محضر الجلسة رقم 020

التاريخ: الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1443هـ (28 ديسمبر 2021م)
الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسد الأمين لإطلاع المجلس عن ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 21 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- ✓ عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛
- ✓ عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛
- ✓ عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلبي تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بهما كل من فريق التجمع الوطني للأحرار ومجموعة العدالة الاجتماعية حول "ولوج المحامين موظفي كتابة الضبط والمرتفقين إلى المحاكم"، وقد أحيل على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معهما في إطار وحدة الموضوع.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين الجاهزين التاليين:

- ✓ مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان؛
- ✓ مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع الداخلية حول "برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

في البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة من الفريق.

تفضل.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون.
السيد الوزير المحترم،

يعرف الوسط القروي والمناطق الجبلية موجات برد قاسية، تزيد من حدتها ضعف الخدمات الأساسية والبنية التحتية بهته المناطق، مما يضاعف من معاناة ساكنتها بالرغم من التدابير الاستباقية المتخذة للحد من آثارها، مما يستدعي بذل مجهود مضاعف، سواء فيما يتعلق بتأمين سلامة الطرق، أو توفير الخدمات الطبية الضرورية، وخاصة خدمة الإسعاف الطبي وضمان إيصال المؤونة الضرورية ومواد التدفئة لساكنة تلك المناطق، وعلف الماشية، علما أن هناك مجهودات جبارة تبذلها الإدارة الترابية بكل أجهزتها

للتخفيف من آثار هذه الموجة الموسمية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة للتدخل بشكل استباقي للحد من آثار موجة البرد بالمناطق القروية والجبلية؟

وما مدى مساهمتها في تجاوز موجة البرد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تنزيل التعليمات الملكية، باشر..

السيد رئيس الجلسة:

..كاين شي مشكل؟ دبا الإخوان التوقيت اللي عندكم كل فريق عندو 9 دقائق..

المحور الثاني مباشرة؟

المحور الأول، إذن نعطيو الكلمة للتجمع وندوزو للمحور الأول، تفضل السيد المستشار يمكن ليك تعاود السؤال ديالك.

السيد المستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلو، ماشي مشكل.

المستشار السيد.محمد بودس:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

منذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، حيث رصدت له إمكانيات مالية مهمة من أجل فك العزلة عن الساكنة المعنية وتمتيعهم بالخدمات الضرورية في مجال التعليم والصحة وكذا مدهم بالماء الشروب وربطهم بالشبكة الكهربائية، وفق برنامج عمل محدد وأهداف واضحة، وقد ساهم هذا البرنامج عبر المشاريع المنجزة في التخفيف من معاناة ساكنة العالم القروي، إلا أن مجال تدخله يبقى غير كافي ويستدعي مضاعفة الجهود، قصد معالجة الاختلالات والتفاوتات التي يعرفها الوسط القروي، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، ولاسيما في الجهات التي تعرف معدلات مرتفعة من الهشاشة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي حصيلة هذا البرنامج؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتوسيع مجال تدخله بما يضمن تحقيق العدالة المجالية بين الجهات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار تنزيل التعليمات الملكية، باشرت وزارتكم برنامجا لتنمية العالم القروي وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المعتمدة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة للحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

سؤالنا، السيد الوزير، سؤال الفريق الاستقلالي: ما هي التدابير المتخذة في برنامج حكومتكم للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الرابع موضوعه "الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

لقد حقق برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي حدد له سقف 2023، نتائج مهمة في مجال التنمية المجالية.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول ما يلي:

- أولا، ما هي خلاصات تقييمكم الأولي لبرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية؟

- ثانيا، ما هو أفق هذا البرنامج الهام؟ وما هو تصور الحكومة لضمان استدامته وتطويره؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس موضوعه "تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم حول تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "برنامج محور الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة برنامج محو الفوارق المجالية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "محور الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السادة الوزراء،

حول حصيلة عمل الحكومة من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيدنور الدين سليك:

نسائلكم، السيد الوزير، عن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أهنئكم، السيد الوزير المحترم، لتجديد الثقة في شخصكم الكريم وحظوتكم بالتعيين السامي لصاحب الجلالة نصره الله للمرة الثانية على التوالي على رأس وزارة الداخلية، التي دبرت بكفاءة عالية شؤون الوطن والمواطنين، آخرها أزمة "كوفيد-19" والاستحقاقات الانتخابية التي عززت موقع بلادنا.

فمنذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية بالعالم القروي سنة 2017 الذي تضمن عدة مشاريع، ومعلوم، السيد الوزير، أن محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي يمر أساسا عبر تعزيز الدينامية الاقتصادية

وتحسين نسبة النمو لتمكين ساكنة العالم القروي من خلق الثروة وفرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل.

ونحن في منتصف المجال الزمني لهذا البرنامج 2017-2023، نود منكم، السيد الوزير المحترم، أن تطلعوا الرأي العام الوطني على تقييمكم لما أنجز في هذا البرنامج، وما هي آفاقه؟ هل هناك من صعوبات يجب العمل على تجاوزها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "الإجراءات العملية المتخذة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي تفاقمت بسبب الوضع الوبائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات العملية المتخذة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي تفاقمت بسبب الوضع الوبائي وارتفاع الأسعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الحادي عشر موضوعه "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي".

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد المستشار، اطلع مكتب المجلس على إخبار وارد من السادة المستشارين المصطفى الدحماني ومُحَمَّد بن فقيه وسعيد شاكر، يفيد بتغيير تسمية مجموعة "العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة" إلى "العدالة الاجتماعية"، وذلك وفقا لأحكام المادة 81 من النظام الداخلي للمجلس.

إذن أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نود أن نسائلكم عن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وهنا أخص بالذكر إقليم تاونات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني عشر موضوعه "تعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المزمع اتخاذها لتعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للسيد وزير الداخلية المحترم، للإجابة على الأسئلة المتعلقة ببرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، حفظه الله وأيده، يوم 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش المجيد، يتم تنزيل "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي"، برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، والذي رصدت له ميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم، وبالضبط 49.94 مليار درهم.

وقد وضع هذا البرنامج على أساس نتائج الدراسة الميدانية المنجزة من طرف وزارة الداخلية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2014)، حيث حددت هذه الدراسة احتياجات البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية على مستوى 20.000 دوار في 1272 جماعة، وقد سطرت لهذا البرنامج 3 أهداف إستراتيجية وهي:

- ✓ فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، تهدف إلى تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية؛
- ✓ تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم؛
- ✓ وأخيرا، توفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية

للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

ويتم تمويل هذا البرنامج من طرف 8 شركاء: المجالس الجهوية بـ 20 مليار درهم (40%)، صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ 10.5 مليار درهم (21%)، وزارة التجهيز بـ 8 مليار درهم (16%)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 4 مليار درهم (8%)، وزارة التربية الوطنية بـ 3 مليار درهم (5%)، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 2.5 مليار درهم (5%)، وزارة الصحة بمليار درهم ووزارة الفلاحة بمليار درهم (2%) لكل منهما.

ويتوزع الغلاف المالي المرصود لهذا البرنامج حسب مجالات التدخلات التالية:

- ✓ بناء الطرق وفتح وتهيئة المسالك القروية والمنشآت الفنية: 35.2 مليار درهم؛
- ✓ الكهربة القروية: 2.3 مليار درهم؛
- ✓ التزويد بالماء الصالح للشرب: 6.4 مليار درهم؛
- ✓ تأهيل مؤسسات قطاع التعليم: 4.4 مليار درهم؛
- ✓ تأهيل قطاع الصحة: 1.5 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وللإحاطة بكل الجوانب التي تم عرضها، يشرفني أن أعرض عليكم منهجية وحصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، من خلال الحكامة المعتمدة والآفاق المستقبلية، مرورا بالتقييم الأولي لمكوناته، دون إغفال الآثار السلبية للوضعية الصحية التي تعرفها بلادنا والمرتبطة بتفشي فيروس كورونا.

فيما يخص حكامة البرنامج:

لتحقيق الشروط المؤسساتية لإنجاز تنزيل هذا البرنامج والرفع من مستوى التنسيق بين كافة المتدخلين وطنيا ومجاليا، تم إعداد ووضع آليات الحكامة والتدبير، من خلال إحداث "اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية"، والتي تضم في عضويتها 15 قطاعا وزاريا، والتي تشكل الإطار الاستراتيجي لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، كما تم إحداث "اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية"، التي تسهر على تتبع تنفيذ المشاريع وكذا المصادقة على المشاريع السنوية.

كما تعمل هذه اللجنة على وضع توصيات تهم تقدم إنجاز المشاريع وتمويلها ومناقشة ودراسة المشاكل التي يطرحها الإنجاز والتمويل، وكذا إعطاء التوجيهات الضرورية لحل المشاكل والعراقيل التي تواجه تنفيذ هذا البرنامج، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بحضور ممثلي اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

وأخيرا، اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة السادة ولاة الجهات، والتي تضم في عضويتها رؤساء الجهات والمنتخبين ورؤساء المصالح اللامركزة للقطاعات الحكومية على تتبع إنجاز وتحيين البرنامج الجهوي لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية على المستوى الترابي.

إضافة إلى ذلك، تم إحداث لجنة تقنية وطنية، تضم في عضويتها ممثل وزارة الداخلية إلى جانب ممثلي القطاعات الوزارية المساهمة والتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والتي تعقد اجتماعاتها مع اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تحضيرا لعقد اجتماعات "اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية"، وذلك بهدف مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي ومناقشة المشاكل التي يطرحها الإنجاز والتمويل وكذا إعطاء التوجيهات الضرورية.

وبخصوص تأسيس المساطر المتعلقة بتنفيذ البرامج، تم إعداد دليل للمساطر الخاصة بتنفيذه لمقتضيات الورقة المؤطرة للبرنامج في شهر مارس 2019، والذي تم تحيينه خلال شهر دجنبر 2020.

ثانيا، حصيلة الإنجازات:

يمكن تلخيص حصيلة الإنجازات التي تم تحقيقها على الشكل التالي:

- منذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، تم إعداد 6 مخططات عمل سنوية جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية 2017 حتى لـ 2022، بقيمة إجمالية تناهز 41.36 مليار درهم، أخذا بعين الاعتبار كل مصادر التمويل، تم تحويل حوالي 33.5 مليار درهم منها؛

- وبالنسبة لوضعية تقدم البرنامج على مستوى مخططات العمل 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 إلى غاية 15 دجنبر 2021، فقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها حوالي 30.97 مليار درهم بنسبة 95.5% من المبالغ المحولة، أما الأداءات فقد بلغت 21.64 مليار درهم بنسبة 70% من الاعتمادات الملتزم بها.

وقد مكنت الاستثمارات من إنجاز المشاريع التالية:

- ✓ تأهيل الطرق والمسالك القروية: بناء وصيانة 12.881 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية وكذا بناء وتقوية 116 منشأة فنية؛
- ✓ فيما يخص قطاع التعليم:
  - إنجاز 2176 مشروع بناء وتوسيع المنشآت التعليمية؛
  - 539 عمليات شراء واقتناء وسائل النقل العمومي المدرسي؛
  - و165 عملية اقتناء التجهيزات الأساسية المدرسية.

- ✓ فيما يخص قطاع الصحة: إنجاز 533 مشروع بناء للمراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و764 عملية شراء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية وتجهيز المراكز الصحية؛
- ✓ فيما (يخص) التزويد بالماء الصالح للشرب: فقد تم إنجاز 436 منظومة للتزويد بالماء الصالح للشرب و16.853 مشروع للتزويد بالماء الصالح للشرب عبر الربط الفردي والمختلط وعبر النافورات وأشغال تمديد شبكات التزود بالماء الصالح للشرب على 813 كيلومتر؛
- ✓ فيما يخص الكهربة القروية: قد تمت كهربة 627 دوار و2007 كانون بمنظومة للطاقة الشمسية وتمديد شبكات الكهرباء ذات الضغط المنخفض على طول 870 كيلومتر.

وكما يتضح من خلال المنجزات التي تم تحقيقها برسم مخططات العمل لسنوات 17 إلى غاية 21 أن هذا البرنامج يعرف سنة بعد أخرى تقدما ملموسا من حيث النتائج المحققة.

فيما يخص الآثار السلبية للوضعية الصحية التي تعرفها بلادنا بسبب انتشار جائحة كورونا "كوفيد-19"، فتجدر الإشارة إلى أنه نظرا للوضعية الصحية التي تعرفها بلادنا بسبب انتشار الجائحة ومع تطبيق حالة الطوارئ الصحية، عرف تنفيذ البرامج بعض التغيرات المالية فيما يتعلق بالغلاف المالي المرصود لمخططات العمل برسم سنوات 2020-2021 بالنسبة لمساهمات الوزارات المشرفة على قطاعات التدخل عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والتي عرفت بعض الانخفاضات تتوزع على الشكل التالي:

- بنسبة 67% من حجم المساهمة المبرمجة برسم مخططات العمل سنة 2020، حيث انخفض مبلغ الاستثمارات من 3.48 مليار درهم في التقدير الأولي المتوقع إلى 1.13 مليار درهم؛
- بنسبة 38% برسم مخطط العمل لسنة 2021، حيث انخفض مبلغ الاستثمارات من 3.47 مليار درهم في التقدير الأولي المتوقع إلى 2.15 مليار درهم؛
- وبالنسبة 41% برسم مشروع مخطط عمل سنة 2022، حيث سينخفض مبلغ الاستثمارات من 3.57 مليار درهم في التقدير الأولي المتوقع إلى 2.1 مليار درهم.

وقد بلغ مجموع الانخفاضات الميزانية المخصصة للبرنامج برسم مخططات العمل لسنوات 2020، 2021، 2022 ما مجموعه 5.4 مليار درهم، مما اضطرت معه اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إلى تعديل مخططات العمل برسم سنوات 2020، 2021، 2022، وذلك بالاقتصار على المشاريع ذات الأولوية القصوى.

بالنسبة لسنة 2022، حيث يتم حاليا دراسة مخططات العمل لسنة 2022 خلال اجتماعات اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي تنعقد من 22 إلى 27 دجنبر 2021، والتي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 6.67 مليار درهم، موزعة بين الشركاء على الشكل التالي:

- ✓ المجالس الجهوية: 3.6 مليار درهم؛
- ✓ صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والقطاعات الوزارية المعنية: 2.1 مليار درهم؛
- ✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 510 مليون درهم؛
- ✓ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 460 مليون درهم.

حرصا على بلوغ الأهداف المسطرة في إطار تنفيذ البرنامج، تم وضع نظام للمعلومات الجغرافية وخرائط للجماعات والدواوير المستهدفة بمختلف جهات المملكة، وكذا تقييم مخططات العمل برسم سنوات 2017 و2018 و2019، وذلك بواسطة تشخيص مجالي للجماعات المعنية، قصد تحديد مستويات التباينات بين الجماعات الترابية بمختلف الجهات الترابية، والذي على أساسه تم تحديد الأولويات، وبالتالي تصنيف الجماعات المستهدفة في فئات ذات أولوية حسب قطاعات التدخل المعتمدة في إطار البرنامج.

وتعتمد هذه المنظومة الرقمية لاستهداف المناطق الأقل نموا على حوالي 20 مؤشرا لقياس الفوارق المجالية والاجتماعية المتعلقة بقطاعات التدخل المعتمدة في إطار برنامج الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وهي كالتالي:

- ✓ بالنسبة لقطاع الطرق: تعتمد هذه المنظومة على مؤشرين رئيسيين و5 مؤشرات ثانوية. المؤشر الرئيسي الأول يقيس درجة ولوج ساكنة الدوار إلى الطرق المعبدة، والثاني يقيس مدى صلاحية وجودة هذه الطرق، كما يتم اعتماد مؤشرات ثانوية لقياس جودة الطرق وسلامة وضعيتها؛
- ✓ وبخصوص قطاع التعليم: فتعتمد هذه المنظومة على 6 مؤشرات، 3 منها لقياس ولوج الساكنة للمدارس الابتدائية والثاني لقياس ولوج الساكنة للإعداديات والثالث لقياس ولوج الثانويات، إضافة إلى اعتمادها على 3 مؤشرات لقياس جودة هذه المؤسسات الابتدائية والإعدادية والثانوية؛
- ✓ أما فيما يخص قطاع الصحة: فتعتمد هذه المنظومة على 4 مؤشرات، المؤشر الأول لقياس الولوج الجغرافي للمؤسسات الصحية الأولية، والثاني لقياس التغطية الصحية، أما المؤشرين الأخيرين فهما لقياس جودة البنيات التحتية وجودة التجهيزات الصحية؛
- ✓ فيما يتعلق بالتزويد بالماء الصالح للشرب: فتعتمد هذه المنظومة على

5 مؤشرات:

- المؤشر الأول لقياس ربط المنظومة بقنوات الماء الصالح للشرب بواسطة الربط الفردي بشبكة الماء الصالح للشرب؛
- المؤشر الثاني بواسطة النافورات والسقايات العمومية؛
- أما المؤشر الثالث فهو لقياس درجة ولوج السر للماء الصالح للشرب، كما تعتمد هذه المنظومة أيضا على مؤشرين لقياس اختلالات وظيفية والاضطرابات الناتجة عن سوء تدفق مياه الشرب عبر الأنابيب، واحد لقياس هذه الاضطرابات على مستوى الربط الفردي بشبكة الماء الصالح للشرب، والثاني لقياس الاضطرابات على مستوى النافورات والسقايات العمومية.

✓ أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء القروية: فتعتمد هذه المنظومة على مؤشرات لقياس الربط بشبكة الكهرباء والثانية لقياس جودة ولوج الساكنة لخدمات شبكة الربط بالكهرباء، إضافة إلى المؤشر الذي يقيس الاختلالات الوظيفية للشبة والاضطرابات التي تتسبب في انقطاع الكهرباء.

وعلى صعيد آخر، تم إنشاء قاعدة رقمية تضم أكثر من 33 ألف دوار و14 ألف دوار فرعي لإجراء مسح شامل لكل أماكن الحياة على مستوى مختلف الجماعات المحلية بالمغرب، حيث تمت رقمنة ما يقارب 520 ألف كيلومتر من الطرق، وتم تحديد أكثر من 22 ألف مدرسة وأكثر من 2000 مؤسسة صحية، بالإضافة للخدمات المرتبطة بها، وتم اعتماد هذه المنظومة من طرف اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من أجل إعداد مخططات العمل الجهوية لسنتي 2020 و2021، كما يتم اعتمادها لإعداد مشاريع مخططات العمل لسنة 2022، وذلك بمواكبة من طرف وزارة الداخلية ومساعدة تقنية من طرف مكاتب الدراسات.

إن هذه المنظومة التي أنجزت على صعيد مختلف جهات المملكة مكنت من تحديد بشكل أفضل لحاجيات المواطنين مع تحسين وتجويد الآليات لتحقيق الأهداف المعلنة بالتواريخ والآجال المحددة لها مسبقا، وبالتالي التوجيه الأمثل للاستثمارات العمومية المزمع إنجازها في إطار هذا البرنامج في أفق 2023.

ومن خلال تتبع تنزيل البرنامج برسم مخططات العمل لسنوات 20 و21 وكذا أثناء إعداد مخطط العمل لسنة 2022، تتضح نجاعة العمل بنظام المعلومات الجغرافية وخرائط الجماعات والدواوير المستهدفة، الذي يتم اعتماده في تنزيل البرنامج، وذلك بواسطة التشخيص المجالي للجماعات، بحيث يتم توجيه الاستثمارات في اتجاه المناطق الأكثر فقرا وتهميشا، تماشيا مع مبادئ وأهداف هذا البرنامج.

وفي إطار آخر، وتطبيقا لتوصيات اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي وتنمية المناطق الجبلية المنعقد بتاريخ 29 يوليوز 2020، تم إطلاق الأوراش التالية:

✓ إطلاق دراسة حول التقييم الأول للبرنامج توجد حاليا في طور الإنجاز، بحيث من المقرر أن يتم عرض نتائجها خلال اجتماع اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية في الأسبوع المقبل إن شاء الله؛

✓ إحداث لجنة الافتحاص الداخلي تضم في عضويتها ممثلي المفتشيات العامة للقطاعات الوزارية للفلاحة، التعليم، الصحة والتجهيز، بتنسيق مع المفتشية العامة للإدارة الترابية لوزارة الداخلية، قصد القيام بمهمة الافتحاص الداخلي للبرنامج على المستوى المركزي و12 مهمة افتحاص داخلي على صعيد جهات المملكة للمشاريع المنجزة والتي في طور الإنجاز برسم مخططات العمل لسنوات 2017-2018-2019، وتوجد هذه المهمة في مراحلها النهائية. ويبقى الغرض من اللجوء إلى إشراك مختلف المفتشيات العامة للقطاعات الوزارية المعنية هو الوقوف على مكامن اختلالات البرنامج، قصد تداركها في الوقت المناسب، وسيتم عرض نتائج مهمة الافتحاص الداخلي خلال انعقاد اجتماع اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية المقبل؛

✓ إحداث لجنيتين وطنيتين تضم في عضويتها ممثلي القطاعات الوزارية المعنية بالبرنامج، تكلف بالتفكير ودراسة المقترحات التي سيتم رفعها إلى السيد رئيس الحكومة عن طريق اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي حول استدامة المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج، وهي على الشكل التالي:

- تسيير وصيانة مشاريع الطرق والمسالك القروية؛
- صيانة وتسيير تجهيزات قطاع الصحة، بما فيها الوحدات الصحية المتنقلة وسيارات الإسعاف، التي تم اقتناؤها بموارد هذا البرنامج.

كما تم الاتفاق العزم على إحداث لجان أخرى، ويتعلق الأمر بلجنة خاصة بتسوية الأوعية العقارية للمشاريع المزمع إنجازها في هذا البرنامج، لجنة خاصة بتتبع الدراسات المتعلقة بالمشاريع المزمع إنجازها في إطار هذا البرنامج مع مطالبة قطاع التجهيز والماء بتبسيط مسطرة المصادقة على الدراسات، وذلك باقتصار المصادقة على الدراسات من طرف المديريات الجهوية للتجهيز والماء ومد هذه الأخيرة بالوسائل اللازمة لذلك، لجنة خاصة بتشغيل وتوظيف المنشآت والبنيات التعليمية والصحية لإيجاد الحلول لبعض المنشآت والتجهيزات التي تم إنجازها دون برمجة الموارد المالية والبشرية لتوظيفها.

وفي إطار المواكبة وتتبع هذا البرنامج، تقوم وزارة الداخلية في إطار

اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بتتبع تنفيذ توصيات هذه اللجنة، وذلك من خلال مراسلة السادة ولاة الجهات ورؤساء اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي وحثهم على تنفيذ التوصيات، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

- ✓ تسريع وثيرة إنجاز المشاريع التي هي في طور الإنجاز؛
- ✓ العمل على إيجاد توازن لمخطط توزيع مهام الإنجاز بين مختلف الشركاء على صعيد الجهة لتخفيف الضغط على منفذي البرامج؛
- ✓ العمل على تحيين المعطيات بالنظام المعلوماتي الخاص بالبرنامج؛
- ✓ برمجة المشاريع فور التوفر على الدراسات الخاصة بها، مع العمل تفادي تجاوز كلفتها نسبة 10%؛
- ✓ توجيه الاستثمارات في اتجاه المناطق الأقل استفادة.

من خلال تتبع تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وبرسم مخططات الأعمال لسنوات 2017 إلى غاية 2021، وكذا مواكبة إعداد مخطط العمل لسنة 2022، تتضح أهمية منظومة تتبع وتقييم البرنامج المعتمدة في إطار هذا البرنامج، حيث مكنت من المساهمة بشكل كبير في تصحيح الاختلالات على الصعيد المجالي والاجتماعي، من خلال ضمان الالتقائية في تنزيل المشاريع بشكل يمكن الفاعلين الجهويين من توجيه الاستثمارات العمومية في اتجاه المناطق الأقل نموا، قصد معالجة التفاوتات المجالية بين الجهات وداخل الجهة نفسها، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، بهدف تمكين الساكنة القروية من الولوج إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي الحرص على تنفيذ البرنامج، تماشيا مع الرؤية المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

إن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي يبقى برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى، له خصوصيته وظروف تنزيله، فهو لا يحل محل برامج القطاعات الوزارية، بل فقط كمساهمة لسد النقص والاختلالات التي تم رصدها بين الجهات وداخل الجهة نفسها.

ومن جهة أخرى، فإن رهان الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لا يقتصر على تحويل المزيد من الاستثمارات العمومية لتدارك الخصاص فحسب، بل يتعين توظيف هذه الاستثمارات للرفع من قدرات الجهات على مستوى استقطاب الاستثمارات وتقوية جاذبيتها وتنافسيتها الاقتصادية.

إن مدة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي تشرف على نهايتها، حيث لم يتبقى سوى إعداد مخطط العمل لسنة 2023، بحول الله، لذا يتعين التوقف عند النجاحات التي حققها هذا البرنامج من خلال انجاز مشاريع في قطاع التزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وتأهيل البنية التحتية لقطاعي التعليم والصحة، وكذا بناء وتهيئة وإصلاح الطرق والمسالك القروية، مما يمكن الساكنة القروية من تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتوفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

إن كل هذه الإنجازات وكذا الخبرة المكتسبة من خلال منظومة تتبع وتقييم البرنامج عبر تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للتنمية في المجال القروي والمناطق الجبلية، وكذا نظام المعلوميات الجغرافية وخرائط الجماعات والدور المستهدفة، والذي على أساسه يتم تحديد الأولويات حسب قطاعات التدخل المعتمدة، إضافة إلى مسألة تقوية وتطوير القدرات والكفاءات البشرية التي تعمل على تنفيذ البرنامج، تشكل رصيدا هاما، يمكن استثماره في تنزيل برامج مماثلة مستقبلا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشار السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، بداية لابد أن نؤكد، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، على أننا متفقون جملة وتفصيلا مع ما ورد في كلمتكم، السيد الوزير المحترم، فالتدخل في هاذ البرنامج الدور ديالو ما يمكنش يتنكر له أي شخص، بالنظر إلى الخدمات الجليلة التي قدمها، لأننا نعرف اليوم بأن هناك إجماع، السيد الوزير، على أن هاذ الفوارق المجالية والاجتماعية شكلت عائقا حقيقيا وما تزال في وجه مسارات التنمية التي نهجتها بلادنا إلى غاية اليوم، وذلك بسبب الفوارق الصارخة بين مناطق استفادت من حقها في التنمية والبنيات التحتية والخدمات الأساسية، وأخرى لا تزال تعاني، ولاسيما في العالم القروي والجبلي على وجه الخصوص، وهنا أتحدث عن جهة طنجة– تطوان- الحسيمة، ولا سيما في غياب على الخصوص أبسط الضروريات، وعلى رأسها الطرق والماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية الأخرى، من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

بالطبع، السيد الوزير، الوقت ليس كافيا للتفصيل في الأسباب في هذا الموضوع، بقدر ما يمكن أن نقول أن هته الفوارق كانت نتاج نموذج تنموي قديم، جعل المغرب يسير بسرعتين متفاوتتين، مما عجل بوضع حد لهذا النموذج القديم واستبداله بنموذج تنموي يرتكز أساسا على تحقيق العدالة

المجالية والاجتماعية بكامل المغرب.

بالطبع المغرب في البداية لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الفوارق المجالية، وعمل خلال عقدين من الزمن على تبني مجموعة من التدخلات العلاجية التي أبانت عن قصورها، مثل برنامج الطرق القروية، برنامج تعميم الماء والكهرباء، وكذلك "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أطلقها صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره سنة 2005، والتي تندرج أيضا في إطار هذا السياق لمحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، والتي وصلت حاليا إلى مرحلتها الثالثة 2019-2023.

ورغم كل هذه الجهود لم يستطع المغرب الحد أو القضاء على هته الفوارق المجالية، مما حذا بالدولة إلى إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، حيث انطلق هذا البرنامج سنة 2017، وسيستمر إلى غاية 2023، واللي كيستهدف 12 مليون نسمة وكيحمل 20.800 مشروع داخل 125 جماعة، ورصد له غلاف مالي يصل إلى 55 مليار درهم.

إذن هذا البرنامج كما أقول يستهدف الجماعات الترابية الهشة وتقليص الفوارق المجالية فيها من خلال مجالات فك العزلة، الربط بالكهرباء ومياه الشرب وإعادة تأهيل البنيات التحتية لقطاع التعليم والصحة لفائدة – قلنا - هذه الجماعات الهشة.

وقد أعطى هذا البرنامج أكله، كما يمكن أن نقول نحن ذلك ونشهد على ذلك كجماعات ترابية وكمدبرين ترابيين، حيث تم بناء وإعادة تأهيل -وربما هذه الأرقام قد جاءت في كلمتكم - تم بناء وإعادة تأهيل أزيد من 10.000 كلم من المسالك الطرقية والقروية، وأزيد من 2200 عملية بناء وإعادة إنجاز البنية التحتية في قطاع التعليم وتأهيل البنية التحتية لقطاع الصحة وشراء سيارات إسعاف ووحدات متنقلة وتجهيز المراكز الصحية والمستوصفات بالعالم القروي، إلى جانب إنجاز عدد كبير من منظومات الماء الصالح للشرب، مع استفادة ساكنة العالم القروي من عمليات ربط فردي وجماعي بشبكة الماء الصالح للشرب، إضافة إلى قطاع الكهرباء.

وهنا لا يمكننا إلا ننوه، كما قلت، بهذا المجهود، ونحن واعون بأن وثيرة إنجازه عرفت بطئا بحكم ظروف الجائحة، ونحن متأكدون بأنكم ستضافرون جهودكم بمعية مختلف الفاعلين المتدخلين، كل في دائرة اختصاصه، لتسريع وثيرة إنجاز المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف المتوخاة من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية في هته المناطق المعنية.

السيد الوزير المحترم،

تضم المجالات القروية في المغرب أكثر من 33 دوار ومركز قروي (المقصود: 33.000 دوار ومركز قروي)، وقد سبق لها أن استفادت، كما سبق أن قلت، من سياسات عمومية خاصة، لكنها لا تزال تعرف فوارق مجالية مهمة جدا في مستوى التنمية، فهي تعرف ضعفا فيما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات والاستثمارات العمومية، من أجل ضمان كرامة المغاربة وإطلاق دينامية اقتصادية شاملة ومستدامة لصالح الشباب والنساء.

وفي إطار تحسين أداء الاستثمار العمومي في هذا المجالات، ومن أجل تشجيع تدخلات الأنشطة المندمجة والتشاركية واعتماد مقاربة ترابية، تساهم فيها كفاءات مغربية خالصة تدبر السياسات العمومية في هذه المجالات بحكمة ودراية، ترتكز على التوزيع العادل للثروات على قلتها، حتى يتمكن المواطن من الإحساس بآثار هذه السياسات على معيشه اليومي.

فلذلك، فإننا نؤكد على أن تنمية المراكز القروية الصاعدة هي الإطار الأمثل لجعلها قاطرة لتسريع وثيرة تنمية المناطق القروية.

وعلى هذا النحو، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن المقاربة المعتمدة، إلا أننا ندعو إلى تعزيزها، لأن هناك فرق بين الزمن الإداري والزمن التنموي، أو بمعنى آخر هنالك استعجالية المطالب التنموية للعالم القروي من فك العزلة وحاجة للماء والكهرباء وخدمات التعليم والصحة وبطء المساطر الإدارية، مما يستوجب مزيدا من الإسراع في تقليص الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية والمجالية بين المدن والأرياف ومواصلة تخفيف عبء الهجرة القروية الذي تتحمله حاليا المدن الكبرى والمدن المتوسطة بوثيرة أفضل وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية من خلال تلبية الحاجيات على مستوى خدمات القرب وتقوية المهارات والتكوين المهني.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن التنمية المحلية تنطلق من قاعدة تنمية الدوار في إطار الجماعة الترابية بالإقليم والجهة، ولن تقوم قائمة لتنمية حقيقية بالجماعة الترابية إلا في إطار تحقيق شروط ذاتية وموضوعية، يتبنى ويحتضن مشاريعها فاعلون محليون مباشرون وغير مباشرون وفي مقدمتهم المنتخبون، حيث تسهر وزارتكم على خلق ذلك الخيط الناظم لتنسيق محكم في تناغم مع السلطات المحلية والمسؤولين الإداريين والمشرفين على المصالح الخارجية لمختلف الوزارات، وكذا الفاعلين المحليين، من السياسيين الذين منحهم دستور 2011 دورا أساسيا في تأطير المواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين النقابيين ورجال الأعمال، الذين يسعون لتحسين ظروف عمل وسكن ومعيشة الأجراء والطبقة العاملة والنسيج الجمعوي الفاعل في مختلف الدواوير، هؤلاء هم الواعون بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم لتعبئة المجتمع في عدة قضايا مرتبطة بعدة إشكاليات مجتمعية ومجالية.

لذا، وجب العمل أكثر على الرفع من منح وزارة الداخلية المتعلقة بمؤشر نجاعة الأداء المتتبع لمؤشرات الحكامة والشفافية وإدارة النفقات والموارد المالية والبشرية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بهدف خلق حوافز مالية إضافية لتعزيز القدرات الاستثمارية للجماعات بالبلاد وتعزيز انخراط

الجماعة الترابية في عمل تطبعه النجاعة والفاعلية في التنفيذ، إضافة إلى تعزيز مستوى الجماعات التي تؤدي دورا رائدا في توفير الخدمات العامة وخلق جو من الثقة في العلاقة بين الإدارة والمواطن.

السيد الوزير المحترم،

..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة دائما في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الوزير المحترم،

انخرط المغرب في مجموعة من الأوراش والمشاريع المهيكلة التي تجعل من خيار التنمية أمرا في غاية الأولوية، فقد تم إطلاق مجموعة من المشاريع الكبرى للتنمية المستدامة، وخاصة ذات البعد الإنساني والاجتماعي، لاسيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وما استتبعها من أوراش، ترمي إلى وضع رؤية استراتيجية وشمولية تنبني على التفعيل التدريجي للنموذج التنموي الجديد، عبر إطلاقه للجديد من البرامج والمشاريع التنموية ذات البعد المجالي والبيئي والسوسيو اقتصادي، خاصة فيما يتعلق بأوراش الحماية الاجتماعية ورعاية الفئات الهشة وتوفير البنيات الأساسية للقرب والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وترسيخ آليات التضامن والتنمية البشرية.

ومن المؤكد أن غاية البرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية هو:

- تقليص العجز التنموي في العالم القروي وتقليص الفوارق التنموية عبر فك العزلة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية: التعليم، الصحة، الماء الشروب، والكهرباء، وهو برنامج استطاع تحقيق نتائج نعتبرها في فريق الصالة والمعاصرة جد إيجابية، لكن تبقى إلى حد ما غير كافية رغم أنها مكنت من إطلاق مشاريع لفك العزلة عن العالم القروي؛
- تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي في مجال التعليم؛
- تصحيح الاختلالات المجالية على مستوى الصحة؛
- ضمان الولوج للكهرباء في العالم القروي؛
- تعميم الولوج للماء الشروب في العالم القروي؛
- تحسين تغطية المناطق القروية بواسطة الشبكات الهاتفية والأنترنيت.

السيد الوزير المحترم،

إن توطيد الجهوية كخيار دستوري يقتضي ضمان التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالس الترابية، مما يجعلنا نطالبكم بضرورة استكمال تنزيل وتسريع هذا الورش، باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية، بما يتطلب ذلك من وزارة الداخلية من ضرورة:

- مواصلة استكمال الترسانة القانونية وتعزيز معالجة التمايز المجالي؛
- وتنزيل مختلف الاتفاقيات المبرمة؛
- والعمل على تعبئة الموارد المالية والبشرية المؤهلة؛
- والعمل على حسن مواكبة المخططات أو البرامج التنموية؛
- وتقليص الفوارق المجالية بالوسطين الحضري والقروي؛
- وفك العزلة على الوسط القروي والفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة: المسالك، الكهرباء، الماء الصالح للشرب؛
- ضرورة الانخراط في تنزيل البرنامج الحكومي الهادف إلى تعزيز انخراط الشباب القروي في برامج دعم وتمويل المقاولات؛
- وإقرار تحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الخواص في الجهات الأقل نموا وفي العالم القروي بالخصوص؛
- ضرورة تعزيز التكوين والتكوين المستمر للأطر العاملة بالوحدات الترابية والمستشارين الجهويين والمحليين.

نقترح اعتماد معايير بديلة، كإعطاء الأولية في توزيع موارد الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الأقل تجهيزا من حيث البنية التحتية، للتغلب على الاختلال المجالي والاجتماعي، وندعوكم إلى التفكير في أشكال جديدة ومبتكرة من الجبايات المحلية، بما يضمن تنويع الجبايات وفق مستويات التحصيل بما يحقق العدالة الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن تفعيل النموذج التنموي ينبغي أن ينطلق من الميثاق الوطني من أجل التنمية، الذي يتيح الفرصة لتعزيز وإغناء آليات اللاتمركز والحكامة الترابية عبر أنماط مبتكرة وصياغة أساليب فاعلة في حقل التنمية الجهوية والمحلية، بما يمكن المغرب من تحصين مكتسبات التنمية المحققة وإعادة توجيه البرامج التنموية، وفي مقدمتها برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية.

ومن هذا المنبر، ندعوكم، السيد الوزير، إلى ضرورة إعداد إستراتيجيات مناسبة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تستهدف على وجه الخصوص الفقراء والفئات الهشة، بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب التنموي.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات التي تبذلها وزارتكم في هذا الإطار، مشكورين على ذلك، يبقى المشكل المطروح هو مشكل الفقر والهشاشة، وأعطيكم مثال، السيد الوزير: إقليم أزيلال الذي هو عبارة عن إقليم شبه معزول، حيث تصل فيه عتبة الفقر إلى درجات متقدمة، إذ نجد الأعمدة الكهربائية بجانب المنازل، لكن لا حول ولا قوة لهؤلاء الساكنة، لا يستطيعون ربط منازلهم بالشبكة الكهربائية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الفقر المدقع.

السيد الوزير،

لا يعقل أنه إذا نظرنا إلى الخريطة الطبوغرافية نجد بأن إقليم أزيلال يحده جنوبا إقليم ورزازات، لكن للولوج إلى ورزازات أو العكس يتطلب 8 ساعات، لهذا نلتمس منكم، السيد الوزير، تخصيص دعم مهم للمنطقة لفك العزلة عن الإقليم ككل، وذلك بفتح محاور طرقية تربط الإقليم بالأقاليم المجاورة، حتى يتأتى لنا خلق رواج اقتصادي بالمنطقة، وبالتالي تطوير الدخل الفردي لدى الساكنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا كفريق استقلالي إلى تدخلكم القيم، وإننا إذ نشكركم على المعطيات التي زودتمونا بها، والتي أبانت عن حرصكم الكبير على تنفيذ ما جاء في خطاب العرش لجلالة الملك مُحَمَّد السادس، نصره الله، والذي أعطى انطلاقة فعلية منذ 2015، وأنتم تجتهدون ومعكم السادة الولاة والعمال في مختلف الجهات والأقاليم.

نعم، برنامج غير مسبوق، هذا البرنامج الفريد الذي، أولا، أنه جمع مختلف المتدخلين في الوزارات أن البرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية تتدخل فيه مختلف الوزارات، هذا من جهة.

ثانيا، هذا البرنامج حمل المسؤولية للفاعل الترابي، من جهات وجماعات للنهوض بهذا البرنامج وإخراجه إلى حيز الوجود.

هي فكرة صائبة، ننوه بالمجهودات التي تبذل حاليا من طرف جل أو كل العمال والولاة في تنفيذ هذا البرنامج وخلق بصيص من الأمل، خاصة لدى شبابنا اليوم، التواق والذي يطلب منا أن نقوي ارتباطهم بالمجال القروي، لكي نوفر لهم بطبيعة الحال ظروف الحياة الجميلة، الحياة الضرورية، لا نطلب الكماليات بقدر ما أصبحنا نلح على ما كان ضروريا لارتباط الشاب بأرضه وبقريته.

هذه القرى كانت سابقا، السيد الوزير، اعتمدت بلادنا على العناية بمحور الدار البيضاء- طنجة أو الدار البيضاء- الرباط- القنيطرة إلى طنجة، وأغفلنا جل الجهات.

اليوم، بعض الدواوير، السيد الوزير المحترم، تعاني الهشاشة الفعلية، لا من حيث البنية التحتية ولا من حيث المكونات المفروضة للحياة، لا جانب الصحة، لا جانب التعليم، لا الجانب ديال الإنارة والماء، وأعيش عن قرب في إقليم تاونات، لولا المجهودات التي تبذلها السلطة الإقليمية لما وصلنا ما نصل إليه.

الحمد لله هناك برامج لا المشاريع الكبرى ولا المشاريع الصغرى والتي تشرف عليها وزارتكم، السيد الوزير المحترم، لا زلنا نطالب بالعناية الكبيرة لبعض الدواوير التي ترون أنتم، السيد الوزير المحترم، بكفاءتكم وجديتكم ترون أنها تستحق فعلا العناية الكبيرة، حتى نسير بمغربنا وفق التطلع الكبير والرائد لجلالة الملك، ولا يمكننا أن نسير بخطوات كبيرة وجدية إذا كنا نسير برجل واحدة، فأرجلنا اليوم لازالت تتطلب منا النهوض بجميع الدواوير التي تعاني من قلة المواصلات.

المسالك الطرقية، لا معنى باش نديرو التنمية ونديرو المشاريع التنموية دون مسالك طرقية، دون كهرباء، فكلها.. نعول كثيرا على كفاءتكم من جهة، وعلى الحكمة التي يتصرف بها هذا البرنامج، لأن المغزى ديالو، الفلسفة الكبيرة ديال البرنامج محو الفوارق المجالية والاقتصادية، هي العناية بالأماكن وبالدواوير المهمشة والتي يشوبها ما يشوبها من ضعف في البنية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تبارك الله عليك السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، وتفاعلا معه نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، نثمن عاليا النتائج المحققة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي رصدت له ميزانية إجمالية هائلة قدرها 50 مليار درهم، استهدفت إنجاز مشاريع فك العزلة عن العالم القروي والربط بالشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتعميم الكهرباء وتحسين عرض الخدمات الصحية والتعليمية.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، استحضارا لأهمية برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، ونحن على بعد سنتين من نهايته، لابد من تقييم لنتائجه ولهفواته واختلالاته، بغية تطويره وضمان استدامته لمرحلة ما بعد 2023، خصوصا وأن بعض المشاريع المبرمجة في إطار البرامج التي تلبي مطالب الساكنة بدقة، ولم تأخذ بعين الاعتبار حاجياتها وأولوياتها.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، نسجل أيضا أن الاعتمادات المحولة برسم مخططات عمل سنوات 2017 إلى غاية السنة الجارية المتعلقة ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بلغت 27 مليار درهم من أصل 50 مليار درهم كميزانية إجمالية مخصصة للبرنامج، مما يؤكد تماطل بعض الشركاء

في الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي تبقى النتائج المحققة بعيدة عن الطموحات، في ظل تواجد جماعات قروية ومناطق جبلية لم يتم بعد ربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وتبقى الخدمات الصحية والتعليمية والطرقية بها دون المستوى المطلوب.

رابعا، السيد الوزير المحترم، استحضارا لالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي وللوعود المتضمنة في برنامج الأحزاب الممثلة في الحكومة والمتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصا الالتزامات المتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية إلى أقل من 39% عوض 46.4% حسب مؤشر "جيني" (Gini)، يسجل الفريق الحركي أن الحكومة لم تأت بمشاريع وإجراءات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

دائما في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيديوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن نستمع لما قدمتموه في إطار تقييم البرنامج ديال محو الفوارق المجالية، لابد وأن نعبر كفريق اشتراكي عن اعتزازنا بما حققته بلادنا في هذا الإطار، لكن لابد من إثارة مجموعة من الملاحظات المرتبطة بنتائج هذا المشروع الضخم أساسا في الفوارق المجالية اللي مازال تعاني منها مجموعة ديال المناطق في بلادنا.

اليوم، في إطار التقييم لهذا البرنامج هناك فوارق من جيل جديد إذا بغينا نتحدثو لأنه داخل جماعة قروية معينة هناك تفاوت في استفادة الدواوير من هذه المشاريع، لأنه كيف كنعرفو ملي كنكون أنا رئيس جماعة وعضو مجلس إقليمي وربما حتى عضو مجلس جهوي كندير يدي ورجلي باش المشاريع المستهدفة للجماعة نجيبها لدواري، وإذا غادي ندخل الطريق بالبيست (piste) غادي نولي خصني ندخلها بالزفت، فحص اعتماد معايير موضوعية لضمان دمقرطة الاستفادة ديال المغاربة وديال سكان البوادي على قدم المساواة من هاذ البرامج.

أيضا، التقييم ديال هاذ البرامج يطرح سؤال الجدوى، لأنه كاين عدد ديال المشاريع تم إنجازها في العالم القروي كتنتظر التدخل ديال القطاعات الحكومية المعنية، كاين مستوصفات ما فيهاش أطر طبية، كاين دور ديال الولادة مازال مسدودة.

على سبيل المثال، السيد الوزير، كاين مركز ديال تصفية الدم لفائدة مرضى القصور الكلوي في جماعة "باب برد" إقليم شفشاون مبني مجهز واجد كيتسنى الأطر الطبية، وبالتالي لابد من مقاربة مندمجة ينخرطو فيها القطاعات الحكومية بنفس الإيقاع وبنفس القوة اللي منخرطة فيه وزارة الداخلية والإدارة الترابية.

كذلك، اليوم احنا في بلادنا كمواجهة الجائحة، طبعا الجائحة مكنت من إعادة صياغة وتحصيل المفهوم الجديد للسلطة كمفهوم اللي أطر العهد الجديد بقيادة جلالة الملك، واللي محتاجين اليوم كحكومة وكمنتخبين إلى إعادتهم لصلب النقاش ويؤطر الشركات المفترضة ما بين الإدارة الترابية وما بين المنتخبين.

المستوى الثالث اللي يمكن يكون مفيد في المستقبل من أجل تجويد هاذ البرنامج هو إشراك المجتمع المدني وإعادة الاعتبار لقيم التطوع في بلادنا.

المغاربة، السيد الوزير، بناو طريق الوحدة بالتطوع، خص إعادة الاعتبار للمجتمع المدني وضمان انخراط أوسع في برمجة المشاريع اللي كيجي بها هاذ البرنامج والضمان ديال التتبع والحكامة ديال مختلف المشاريع المنجزة من خلاله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

ولذلك نثمن جواب السيد وزير الداخلية، وحيث أن هذه أول جلسة عمومية لمجلسنا الموقر خلال هذه الولاية نسائل فيها السيد الوزير، فهي بالنسبة لنا فرصة لتجديد التنويه بالنجاح الاستثنائي الذي ميز إعداد وتنظيم وزارة الداخلية للانتخابات التي مرت في ظروف جيدة.

لقد وضع جلالة الملك حفظه الله من مواجهة الفوارق المجالية والاجتماعية أحد المقاصد الكبرى من وراء دعوته السامية إلى وضع نموذج تنموي جديد، وذلك خلال خطابه السامي في أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، لذلك فقد نال هذا الموضوع حيزا وافرا ضمن التقرير العام للجنة النموذج التنموي، وهو الأمر ذاته الذي ترجمه البرنامج الحكومي.

يتعين إذن التأكيد على اعتزازنا بالعمل الكبير الذي قامت به الدولة المغربية، سيما منذ اعتلاء جلالة الملك على العرش، فيما يتعلق بالتنمية البشرية بكل أبعادها والاهتمام الذي أولاه جلالته لمختلف الفئات الهشة من أجل مواجهة الفوارق المجالية والاجتماعية، والتي كان آخر حلقاتها المشروع الملكي الضخم بتعميم الحماية الاجتماعية، غنيا عن البيانات.. هنا التذكير بالفوارق المجالية والاجتماعية في بلادنا والذي عرفته تقارير العديد من المؤسسات الدستورية، في مقدمتها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لذلك فإن آمال كبيرة معقودة على هذه الحكومة لتدارك الخصاص ومعالجة الفرص الضائعة التي أهدرتها خلال العشرية الأخيرة، على الحكومة

والإصغاء والتجاوب مع مطالب الشعب المغربي، التي تشكل التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية أحد مداخيله المركزية.

إن عملية التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية هي أبعد ما تكون من القضايا القطاعية، بل تشكل موضوعا أفقيا يهم العديد من القطاعات الإستراتيجية والبرامج الجاري تنفيذها، غير أن الإنصاف يفرض التنويه بالدور المركزي الذي تبذله وزارة الداخلية بجميع مكوناتها.

أخيرا، نلتمس من السيد وزير الداخلية.. احنا نطلبو العكس، بدل من أن يكون إقليم طان طان بلدية حضرية، بغيناها ترجع للمجال القروي باش تستافد من هاذ الاستفادة، لأن الحقيقة أحسن منها مجال قروي.

وشكرا السيد وزير الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم وعلى مجهودات الوزارة من أجل إنجاح هذا الورش الكبير، الذي انخرطت فيه بلادنا منذ سنة 2017.

لقد عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب منذ الإعلان الملكي عن مشروع الجهوية المتقدمة عن قناعته التامة بكون هذا الورش الإستراتيجي يمثل الوسيلة المثلى والحتمية لتحديث الجهاز المجالي ومؤسسات الدولة، ودأب على الدعوة إلى إرساء أسس قوية، تهدف إلى:

- تنمية القدرة التنافسية للجهات وجاذبيتها من أجل تشجيع الاستثمار؛
- تعزيز التقائية الإستراتيجيات الوطنية وتوطينها الجهوي؛
- المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في وضع خطط التنمية الجهوية.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن تكون مخططات التنمية وتحديد الأولويات القطاعية من مسؤولية الجهات التي يتعين أن تتوفر على الوسائل اللازمة لتحقيق تنميتها، وفقا لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد.

فالشراكة بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال تشكل آلية فعالة لتمويل الاقتصاد والاستفادة من الخبرة والنجاعة والتنافسية التي يتميز بها القطاع الخاص، كما جاء في خطاب العرش لسنة 2017.

إضافة إلى ذلك، ينبغي اعتماد إستراتيجية للتسويق الترابي بشراكة مع الفاعلين المعنيين، تقوم أساسا على توفير المعلومات الخاصة بكل جهة وتثمين المؤهلات الجهوية والفرص الاستثمارية وإعادة تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال.

ومن الضروري أيضا تنمية المناطق الصناعية في كل الجهات، إذ يتعين أن تتيح الدولة للجهات وعاء عقاري كافي يتلاءم مع حاجياتها الاستثمارية، ومن جهة أخرى تشجيع الاستثمار الإنتاجي من خلال تسهيل الولوج إلى الأراضي والمناطق الصناعية، مع إمكانية تأجيرها.

إضافة إلى ذلك، يتعين تسريع ورش مراجعة قانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية، بهدف تجميعها وتفعيلها ورفق مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2019.

السيد الوزير المحترم،

نقترح في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مجموعة من التدابير، نذكر منها:

- نقل وتعزيز اختصاصات الجهات واعتماد نص تنظيمي لنقل الاختصاصات على أساس نظام تقييم مؤهلات كل الجهات؛
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص، لاسيما في القطاعات الأساسية من تعليم وصحة.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد انخراطنا التام في إرساء جهوية متقدمة فاعلة قادرة على محو الفوارق المجالية والاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الوزير،

في الوقت الذي نسجل فيه بكل افتخار عدالة مجالية واجتماعية في الاستفادة من عملية التلقيح، نسجل مع كامل الأسف معاناة على مستوى الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تتجلى:

- أولا، في غياب الربط الطرقي بين الدواوير والقرى؛
- عدم تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والعشوائية في تنظيم الاستفادة منه وتوزيعه؛
- الغياب الكلي للربط بشبكة الواد الحار؛
- غياب شبه كلي للإدارة العمومية بالعالم القروي؛
- تمركز أغلب الاستثمارات التي تخلق فرص الشغل وتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخط المتمدن الساحلي بين طنجة وأكادير؛
- نسجل كذلك صعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، إن على مستوى التعليم، بنيات مهترئة بالمدارس التعليمية أو ما يسمى بالفرعيات؛

- الغياب الكلي للمراهنة على المدارس المجموعاتية؛
- التمييز في التعيين في التعيينات في العالم القروي وتأثيرها على جودة التعلمات؛
- الاكتظاظ هو السمة الأساسية للأقسام التعليمية؛
- البعد الكلي عن عالم الرقمنة وتقديم الخدمة عن بعد، مما يجعل الاستحالة للتعليم عن بعد.

على المستوى الصحي:

- المراكز الصحية تفتقد للتجهيزات والمعدات المختصة؛
- الغياب الكلي للأطر الطبية والتخصصات منها؛
- غياب العناية الاجتماعية للنساء والرجال الذين يكدحون في العالم القروي وهوامش المدن وغياب المؤسسات الاجتماعية لتأطير الشباب من دور الشباب وملاعب رياضية وقاعات ترفيهية.

الخلاصة، السيد الوزير، أن 50 مليار المخصصة لهذا البرنامج الذي استنفذ 5 سنوات من أصل 7، يجسد خمس ميزانية 2022، وهي ميزانية جد هامة، ولازال أملنا، السيد الوزير، كبير في إنصاف العمال الزراعيين وعائلاتهم بالعالم القروي وكل الفئات الهشة، ولن يتأتى ذلك دون المراجعة الجذرية لمضامين ومناهج العمل، لاسيما أنكم تحدثتم، السيد الوزير، على أن هناك محطة لتقييم ما تم القيام به لحد الآن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الفريق الدستوري الاجتماعي الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

أشكركم على جوابكم المستفيض وعلى عرضكم، القيم السيد الوزير، لكن يبقى الإشكال الذي يفرض نفسه في تنزيل هذا البرنامج هو ثنائية الزمن الإداري والزمن الاستعجالي للتنمية، والذي لا يقبل الانتظار.

هناك إشكالات متعددة تتعلق ببطء التنسيق بين المتدخلين في إنجاز هذا البرنامج والتدبير القانوني الذي يصطدم بالواقع القانوني الذي يرتبط بصعوبات توفير العقارات اللازمة لإنجاز البرنامج أو لوضع البرامج الاستثمارية للتنمية بالعالم القروي.

تحضرني أمثلة كثيرة تشكل واقعا بالجهة التي أنتمي إليها وبالخصوص منطقة الغرب والجماعات السلالية، وأخص بالذكر الجماعة السلالية بالمهدية، تم تفويت عقارات في ملكيتها لفائدة استثمارات كبرى، إلا أن المدخرات الناتجة عن هذه الاستثمارات لم يتم منحها لذوي الحقوق، فيما الأغلبية تعاني الهشاشة والفقر وفيهم أرامل ومصدر رزقهم الوحيد هو البحر، لكن لا حول ولا قوة لهم، فهم في حاجة لهذه الأموال، بل هم في حاجة للدعم.

السيد الوزير،

أنتم تعرفون أن هذه المناطق بالغرب تتوفر على عقارات سلالية ذات قيمة عالية للاستثمار الفلاحي والصناعي وحتى السياحي كذلك، لكن صعوبة مساطر الاستثمار فوق هذه الأراضي تعرقل خلق مشاريع محلية واستغلال هذا الرصيد العقاري لفائدة الاستثمار المنتج للثروة ولفرص الشغل.

لأجل ذلك، السيد الوزير، نلتمس من سيادتكم في سياق الحديث عن مواجهة الفوارق المجالية بالعالم القروي تبسيط وتسريع مساطر ترشيد هذا الرصيد العقاري السلالي والحفاظ على حقوق السلاليين والسلاليات لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي بالمناطق القروية ولفائدة شباب العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الوزير،

لقد أصبحت الفوارق الاجتماعية والمجالية من أبرز مظاهر الأزمة الاجتماعية العميقة التي أنتجتها الاختيارات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة بخلفية نيو ليبرالية رهينة التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، وقد فضحت الجائحة عمق الأوضاع الاجتماعية المزرية لشرائح واسعة واتساع دائرة الفقر والحاجة الاجتماعية، فبلادنا للأسف تعتبر من أكثر بلدان شمال إفريقيا التي تعرف اتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويكفي أن نذكركم أن أكثر من 5 ملايين أسرة مغربية طلبت الدعم من صندوق تدبير الجائحة.

إننا أمام إشكالية بنيوية تقتضي حلولا وإجراءات هيكلية على مستوى الاختيارات الإستراتيجية، التي يجب أن يجسدها قانون المالية، إجراءات تستهدف الدخل عبر تحسين فعلي للقدرة الشرائية وإقرار ضريبة على الثروة ومجموعة من الإصلاحات الجبائية التي يمكن أن تجعل منظومتنا الضريبية عادلة ومنصفة، وكذلك لابد من خلق فرص العمل اللائق وتجويد الخدمات العمومية ومجانيتها، وخاصة التعليم والصحة، واستثمارات عمومية يتم توزيعها بشكل عادل بين الجهات وبناء منظومة للحماية الاجتماعية شاملة ودائمة.

السيد الوزير،

إن تقليص الفوارق الاجتماعية هو في العمق بناء للدولة الاجتماعية بمضمون ديمقراطي يحقق الكرامة والمواطنة الكاملة لكافة بنات وأبناء شعبنا عبر إقرار عدالة تنموية مجالية، تشمل جميع جهات وأقاليم المملكة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل أحد المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ننوه ونثمن مجهودات السيد الوزير الرامية إلى العدالة المجالية والاجتماعية، كما يريدها صاحب الجلالة، الله ينصره.

السيد الوزير،

الكلمة ديالي متعلقة بجل الجماعات والدواوير لإقليم تاونات، فرغم المجهودات القيمة التي تقوم السلطات الإقليمية لتاونات، حيث تحققت مجموعة من المشاريع المهمة ولاسيما في الكهرباء مثلا، لازال إقليم تاونات يعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وكذا الهجرة القروية، فقطاع النقل عرف تدهور كبير في مجموعة من الجماعات كجماعة مولاي بوشتة الحمار، مولاي عبد الكريم، الحد، بوشابل، اثنين الوجة، الجبابرة، سيدي العابد وجماعات أخرى، مما يؤدي إلى استمرار معاناة العديد من السكان، وهو ما يستدعي تعجيل إصلاح الطريق الرابطة بين مولاي بوشتة ومولاي عبد الكريم، وإعادة إصلاح الطريق الرابطة بين مولاي بوشتة وطرق أخرى كسد الوحدة، لأن هذه المناطق أكثر من 80.000 نسمة تستفيد من هذه الطرق هذه.

نطالبكم، السيد الوزير، بتسريع مشاريع الماء الصالح للشرب..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إنه لموضوع ذو شجون، المهم مازلنا نعيش بمنطق المغرب النافع والمغرب غير النافع، هناك مناطق رغم مجهودات بعض الحكومات المتعاقبة على تقليص الفوارق الاجتماعية، ولكن لازال هناك مناطق تعيش الفقر والهشاشة ونسبة البطالة المرتفعة في بعض الجهات تفوق نسبة البطالة على المستوى الوطني.

لهذا، معالي الوزير، هذه الفوارق لا يعقل أننا نجلب الاستثمارات ونهيئ مناطق اقتصادية كبيرة، فيها جميع الوسائل متوفرة، ونجد مناطق تتمنى أن تجدا طريقا أو قنطرة لفك العزلة عنها.

لهذا، نقترح عليكم، معالي الوزير، باسم الاتحاد الوطني للشغل:

- اعتماد مقاربة تشاركية أثناء مختلف العمليات المرتبطة بإعداد نسخة ثانية من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛
- الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استفادة الأسر الهشة والفقيرة؛
- السعي إلى المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- جعل العقار بما في ذلك الأراضي السلالية في صلب التنمية المجالية بالشكل الذي سيساعد في تحسين وضعية ذوي الحقوق لاسيما النساء؛
- الإسراع بتنزيل الميثاق اللا تمركز الإداري والرفع من..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لمعالي الوزير المحترم في إطار الرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

زيادة على ما تم سرده في الورقة اللي قدمت بخصوص هاذ البرنامج، اللي بغيت نقول زيادة على هذا أن طريقة العمل ديال هاذ البرنامج كيفاش جات، غير باش نعرفو السياق فاش جاء هذا البرنامج وأشنو اللي جاي في المستقبل، إن شاء الله.

كيف تتعرفو كاملين، الحكومات المتعاقبة كانو عندها برامج، لكن كانت جلها، باش ما نقولش كلها، برامج قطاعية، مالين الماء صابو برامج للماء، مالين الكهرباء ذيك الساعة ما تدمجش قطاع الكهرباء مع مثلا الماء الصالح للشرب، برنامج الكهربة القروية 1 و2 إلى كتذكرو، وزارة التجهيز دارت برنامج ديال الطرق والمسالك القروية كتذكروه.

حين جينا لهذا البرنامج في 2016 لأول مرة في بلادنا، بتوجيهات جلالة الملك نصره الله، أن هذا البرنامج اللي كان توجد خصو يكون بواحد النوع ديال التنسيق واحد النوع ديال الالتقائية بين جميع البرامج اللي كنهم المجال ديال البنيات التحتية، هذه المجموعة ديال المناطق ديال بلادنا، وفي هذا الأساس فاش جاء هذا البرنامج واللي تخصص له 50 مليار ديال

الدرهم واللي على أساسه تم العمل، بدينا في 2017، وغادي يستمر إن شاء الله حتى لـ 2023.

بطبيعة الحال، السادة المستشارين عارفين هاذ الشي لأنه بالمغرب كامل، ما كايناش منطقة من المناطق ببلادنا اللي ما استافدتش من هذه المشاريع، ما كايناش نهائيا شي منطقة اللي ما استافدتش، وكاين مناطق اللي استافدت أكثر من مناطق أخرى هذه باش نكونو واقعيين، ديما هكذا كيوقع كاين المناطق تستفيد أكثر من مناطق أخرى، لكن جل المناطق استفادت.

بطبيعة الحال، ديما يمكن نقولو بأن واحد المنطقة ما دارتش إلى آخره.. البرمجة تدارت على أسس اللي هي معايير اللي دقيقة، والهدف منها أن هذه المعايير تعطي لنا برمجة حقيقية والبرمجة.. تدارت برمجة أولية وكنجيو كل سنة كيتم التصحيح ديال هذه البرمجة، كاين الإخوان اللي كانو رؤساء الجهات كيعرفو هذه المناطق لأنه.. بهذه المناسبة أشكر الجهات لأنهم مساهمين أساسيين في هذا البرنامج ولأنهم هوما اللي وفرو 40% ديال التمويلات، يعني 20 مليار ديال الدرهم، والبرامج ديالهم تمشات على أحسن ما يرام وكنستغل هذه الفرصة باش نوه بالعمل اللي قامو به الجهات.

إذن قلت بأنه البرمجة تدارت على أسس اللي هي معقولة وأسس معروفة من الجميع والبرمجة تدارت على المرحلة ككل، لكن كاين تصحيح كل سنة على حدة يتم التصحيح، يتم الأولويات ماشي كنعاودو من جديد، لكن كيتم التصحيح على أساس واش كاين إكراهات؟، واش كاين حاجيات أكثر؟ وفي هذا الباب وإذا لاحظتو بأنني طولت حيث كنتكلم على المؤشرات... إلخ، راه ماشي فقط باش نعمر الوقت، باش نقول بأنه مع العمل اللي تدار على الصعيد الفعلي في الأرض، تم واحد النوع ديال البرمجة باش يتحددو الأولويات بكل الدواوير بالمملكة، اليوم جميع الدواوير ديال المملكة اللي هوما تقريبا 46.000 دوار عارفين الحاجيات ديالهم بالضبط، وحين تتم البرمجة كيطلعو لنا المناطق والدواوير اللي محتاجة كتطلع بطريقة أوتوماتيكية باش نعرفو بأن المناطق اللي هي محتاجة واش محتاجة مسالك؟ واش محتاجة مستوصفات... إلخ.

كاين إشكاليات باش نكونو صرحاء، كتلقى دوار كيقول لك أنا ما عنديش حتى الطريق، إيه لكن حيث كنحسبو كنلقى باش نوصلو الطريق لذيك الدوار فيه 300 نسمة خصني 50، 70 أو 80 مليون ديال الدرهم، واش غادي نمشي ندير 80 مليون درهم لدوار فيه 300 ولا ندير 10 طرقان لـ 10 دواوير اللي كل وحدة بـ 8 مليون درهم؟ !

كاين أولويات، حقيقة كاين ناس اللي هوما فمناطق اللي هي صعيبة، لكن كنشوفو ما أمكن أننا نوافقو بين الحاجيات وبين الإمكانيات، إذا كانو الإمكانيات راه غنديرو كلشي راه الإمكانيات اللي كاينة كنحاولو ما أمكن أنها تمشي بواحد النوع ديال المنطق، باش يستافد أكبر عدد ممكن، هو الأهم هو يستافد أكبر عدد ممكن.

عندنا إشكالية أخرى، والسادة المستشارين كيعرفوها، في الأول الناس تطلب البيست (piste)، بغينا البيست، النهار اللي تمشيو نصوبو، تيقولك لا، لا، بغينا الكودرون، علاش درتو لفلان الكودرون؟ هاذو كاع ما عارفينها، هذا إشكال كبير عندنا، عندنا هاذ الإشكال في المسالك وعندنا إشكال بحالو فيما يخص الماء الصالح للشرب، جيبو لنا الماء، النهار اللي تنجيبو الماء للسقاية العمومية تيقول لك لا بغينا (compteur individuel)، بغينا كل واحد يدخل لو الماء للدار، آ عباد الله واش كل واحد في راس الجبل وغندوزو الماء لكل واحد؟ ! ونكونو معقولين شوية ! النهار الأول نوصلو الماء للدوار نوصلو للسقاية العمومية ولى، في المرحلة الثانية إن شاء الله نوصلوه لأسميتو.. هاذ الشي كان عندنا وعقلتو في الكهربة، النهار اللي بدينا في الكهربة راه الدواوير كانو شي معطل شي اسميتو.. اليوم يمكن نقول لكم بأن الكهربة القروية تقريبا سالينا، شكون اللي بقى لنا؟ بقاو لنا مجموعة ديال الحالات، مجموعة ديال الحالات اللي تتلقى الديور مفرقين، كل واحد.. عندنا بعض هاذ الساعات هذا نعطيها لكم على سبيل المثال، ما بقيتش عاقل بالضبط المنطقة ما غنقولش المنطقة، حيثk حسبنا باش نوصلو الماء والضو للدار تطيح علينا تقريبا 28 مليون باش نوصلو لو الماء والضو، دابا ملي دخلت عليكم بالله واش نوصلو الماء والضو ولا نعطيو لو فلوس يشري الدار ويهود للفيلاج، شكون اللي أحسن؟ ما يمكنش ندير 28 مليون باش نوصلو الماء والضو لواحد السيد اللي ساكن في الراس الجبل، وهاذو حالات اللي عندنا ماشي..

إذن الأولويات تيدارو باش البرنامج يستافد منه أكبر عدد ديال الساكنة في جميع المناطق ديال بلادنا، هاذ البرنامج غينتهي إن شاء الله العام الجاي.

بطبيعة الحال، احنا تنديرو التقييم ديالو، الناس خدامين على التقييم جميع النواحي ديالو، من الناحية ديال البرمجة، من الناحية ديال الإعداد، من الناحية ديال التنزيل، لكن خصنا نوجدو من دبا نوجدو البرنامج المقبل، واش البرنامج المقبل غيكون تتمة لهاذ البرنامج، علما بأن كيف قلت هاذ البرامج كيف كانو البرامج اللي قبل راه ماشي برامج اللي تيجيو كبرامج حكومية، لكن هوما تكميل لبرامج حكومية عادية، واللي بالمناسبة وأشارو لها بعض المستشارين اللي خص اللاتمركز يكون في أقرب الآجال باش يكون برمجة والإعداد والتنزيل يكون على صعيد محلي، "أهل مكة أدرى بشعابها"، "كل واحد تيعرف خروب بلاده"، كل واحد تيعرف أشنو خصو، لهذا خص البرمجة والتنزيل والإعداد والبناء يكون على الصعيد المحلي، وهذا إن شاء الله اللي غنخدمو عليه في القريب العاجل باش اللاتمركز يدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل إن شاء الله.

قلت فيما يخص البرنامج الجديد اللي غنبداو نخدمو عليه إن شاء الله في المستقبل اللي خصو بطبيعة الحال ياخذ هاذ الالتقائية والتنسيق بين جميع القطاعات هي مسألة أساسية، وزيادة على هاذ الفوارق المجالية اللي

كاينة في البنية التحتية خصنا نزيدو لو قضية مهمة اليوم واللي هي مهمة بزاف، هو التنمية الاقتصادية، التشغيل وإيجاد مداخل قارة للساكنة، لأن ما حد ماكاين هاذي راه ما درنا حتى حاجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

وننتقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني الموجهة دائما لقطاع الداخلية حول "التدابير الاستباقية لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية"، والتي تجمعها دائما وحدة الموضوع.

البداية مع السؤال.. غندوزو دابا أوتوماتيكيا للأصالة والمعاصرة، الأخ ديالكم راه.. يعاودو ماشي مشكل، تفضل، عاودو السؤال.. ماشي مشكل.

نعم السيد الرئيس؟ صافي السيد الرئيس؟ ندوزو مباشرة للأصالة والمعاصرة، على خاطرك.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير الاستباقية التي قمتم بها هذه السنة لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية، من أجل تمكين هذه المناطق من مجابهة قساوة الظروف المناخية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لمواجهة البرد والتساقطات الثلجية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بولعيش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوزارة للتخفيف من معاناة ساكنة المناطق الجبلية والقروية المهددة بالعزلة بسبب الثلوج وموجات البرد القارص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "تداعيات موجة البرد والثلوج بالمناطق القروية الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد. عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل موسم الشتاء تعيش العديد من المناطق القروية والجبلية تحت رحمة موجة البرد والثلوج وما لها من انعكاسات مجالية واقتصادية واجتماعية.

وبناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لمعالجة بنيوية حاسمة لهذه الوضعية المتكررة كل سنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "التدابير الاستباقية لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

عن التدابير الاستباقية لمواجهة موجة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن الكلمة لمعالي السيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم البالغ على تسليط الضوء على السياسات العمومية ومواكبة مجهودات السلطات العمومية والوقوف على ما تحقق من خدمات لفائدة المواطنات والمواطنين.

تذكيرا بسياق وضع هذا البرنامج، أود أن أستحضر بكل اعتزاز المقاربة المولوية السامية الرامية إلى إعداد برنامج وطني للتخفيف من المخاطر الناجمة عن موجة البرد لفائدة ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية الصعبة، صعبة الولوج.

إن العناية الملكية السامية واهتمام جلالته حفظه الله المتواصل بشؤون جميع المواطنين، خاصة في المناطق الجبلية والنائية، يعكس مدى حرص جلالته على التفقد الفعلي لأحوال الساكنة المحلية وإحاطتها بكل أشكال الدعم والمساعدة لمواجهة الآثار السلبية لموجة البرد والتساقطات الثلجية.

تأسيسا على هته الأهداف النبيلة، قامت وزارة الداخلية من خلال إعداد مخطط وطني سنوي شامل لمواجهة الآثار السلبية لموجة البرد باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المنتظمة قصد مساعدة السكان المتضررين على تجاوز هذه الوضعية الصعبة، فمنذ شتاء 2008-2009 شهدت مجموعة من مناطق المملكة بشكل غير مسبوق تقلبات جوية استثنائية، تمثلت في تواتر موجات من البرد والثلوج مع تسجيل انخفاض كبير في درجات الحرارة، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات العمومية عبر نهج مقاربة جديدة لمواجهة هذه التحديات الطبيعية غير المعتادة والتخفيف من آثارها على الساكنة المحلية، خاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية، ويمكن القول أن المملكة المغربية قد تمكنت بفضل التراكمات الإيجابية التي حققتها على مدى 12 سنة من إرساء منظومة متكاملة وفعالة قادرة على رفع التحديات التي تطرحها التقلبات المناخية، الأمر الذي مكن من تدبير فترة موجات البرد بالفعالية والنجاعة المطلوبة، عبر تخفيف العبء على الساكنة المستهدفة على مستوى العمالات والأقاليم المعنية وتذليل مختلف الصعوبات والإشكاليات التي تعترضها، فقد اتسمت هذه المنظومة ببرنامج عمل يهدف إلى استباق التأخيرات السلبية المحتملة لموجات البرد التي تضرب المناطق الجبلية، المناطق المعنية بها، وتوفير الحماية للساكنة وإعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات، هذا فضلا عن تثمين التجارب الميدانية من خلال التقييم المستمر لخطة العمل المعتمدة.

من أجل ذلك، حرص البرنامج على تقوية الدعامات المؤسساتية الخاصة بهذه العملية، وذلك توخيا للفعالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين مختلف المتدخلين، من خلال اللجنة الوطنية التي تضم مختلف الوزارات والقطاعات المعنية ومركز القيادة واليقظة على مستوى وزارة الداخلية واللجن الإقليمية لليقظة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المقاربة المعتمدة في تنفيذ هذا البرنامج تتميز برؤية استراتيجية تقوم على تحديد مسبق للأهداف ودقة وسرعة في التدخل، مع اعتماد منهجية تشاركية فعلية وعمل جماعي متواصل، يقوم على التنسيق الكامل مع كل المتدخلين والفاعلين من قطاعات حكومية وسلطات إقليمية ومحلية ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية.

ووفق هذه الرؤية، التأمت اللجنة الوطنية الوزارية بتاريخ 17 نوفمبر 2021 لإرساء سبل تطبيق المخطط الوطني برسم الموسم الشتوي الحالي 2021-2022، والذي يستهدف 1797 دوار بـ 233 جماعة ترابية تهم 27 إقليم، ويستهدف 150.468 أسرة، بساكنة إجمالية تقدر بحوالي 800.000 نسمة.

وسعيا لاستهداف دقيق وفعال للساكنة المهددة بآثار موجات البرد والصقيع، تم تصنيف المناطق المعنية بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية، من ضمنها مدة العزلة المحتملة إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- **المستوى الأحمر:** ويهم الدواوير المهددة بالعزلة لمدة تفوق 7 أيام وعددها 654 دوار وساكنة تقدر بحوالي 250.000 نسمة؛
- **المستوى البرتقالي:** ويهم الدواوير المعرضة لخطر العزلة لمدة تتراوح ما بين 4 و7 أيام، وعددها 845 دوار وساكنة تقدر بحوالي 330.000 نسمة؛
- **المستوى الأصفر:** ويتعلق بالدواوير المهددة بالعزلة لمدة تتراوح بين يومين إلى ثلاثة أيام وعددها 298 دوار وساكنة تقدر بـ 220.000 نسمة.

وبالموازاة مع هذا المخطط الوطني الشامل، ينبغي التذكير بأن المقاربة الخاصة بالتدخل لتدبير موجة البرد والصقيع، وعلى غرار المواسم الماضية، ترتكز إجمالا على 7 محاور ذات طابع اجتماعي تتمثل بالأساس في:

- تقديم الخدمات الصحية من خلال إقامة مستشفيات ميدانية تابعة للقوات المسلحة الملكية، بتعليمات من صاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وكذا مستشفيات متنقلة تابعة لوزارة الصحة وتنظيم قوافل طبية مصغرة هذا الموسم، نظرا لتداعيات الوضعية الوبائية وكذا تنظيم زيارات ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة عبر مختلف الأقاليم المحصية، فضلا عن تتبع حالات النساء الحوامل وتفقد المسنين الذين يعانون العزلة والوحدة وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة؛
- تخصيص حصص دعم من المواد الغذائية والأغطية وتوزيعها على

مستوى كل الأقاليم المعنية بمخطط مواجهة البرد، مع تأطير وتتبع مساهمة المجتمع المدني في هذه المناطق؛

- تقديم خدمات الإيواء والإغاثة، وذلك من خلال التكفل بالأشخاص في وضعية الشارع وإيوائهم بوحدات استقبال آمنة؛
- تهيئة منصات لنزول المروحيات التابعة للدرك الملكي ولوزارة الصحة والحماية الاجتماعية المعبئة لتقديم الدعم لفرق التدخل الطبي الاستعجالي؛
- توزيع حطب التدفئة والأفران على الساكنة المعنية وعلى المؤسسات التعليمية والمراكز الصحية ودور الأمومة والواقعة في المناطق المستهدفة للمخطط الوطني للتخفيف من آثار موجة البرد؛
- توفير وتوزيع العلف مدعم للماشية، وذلك في إطار برنامج وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية للمياه والغابات؛
- الفتح المتواتر للطرق وفك العزلة على الدواوير وتأمين الولوج إليها والسهر على ضبط عمليات فك الحواجز الثلجية لحماية مختلف مستعملي الطرق التي من المرجح أن تعرف انقطاعات؛
- وأخيرا، تعزيز شبكة محطات الرصد الجوي لمراقبة ورصد الحالات الجوية وعناصر الطقس المختلفة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على المستوى العملي والميداني، فقد قامت مصالح الوزارة في هذا السياق على مباشرة عدة تدابير استباقية، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تفعيل مركز للقيادة واليقظة على مستوى وزارة الداخلية، من أجل تأمين تتبع تطور الوضع وتنسيق عمليات التدخل عند الحاجة؛
- تفعيل اللجن الإقليمية لليقظة والتتبع والتقييم المستمر للوضعية الميدانية؛
- إحصاء 4957 من النساء الحوامل على صعيد الدواوير المعنية، حيث تم التكفل بالمقبلات بهن على الولادة على مستوى المراكز الصحية ودور الأمومة وعددهن 308؛
- التكفل بـ 1868 شخصا بدون مأوى، من خلال إيوائهم بوحدات استقبال آمنة؛
- تعبئة 1323 آلية تابعة لمصالح الدولة وتلك التي هي في ملك الخواص مع تجنيد استثنائي لـ804 سائق من أجل ضمان التدخل السريع لفك العزلة عن المناطق المهددة منها، هذا بالإضافة إلى تأمين ربط هذه الدواوير بالشبكة الهاتفية بنسبة 88%، مع ربط الباقي بهواتف اتصال عبر الأقمار الاصطناعية، وتبلغ نسبة ربط المناطق المعنية بالشبكة الكهربائية 89.6%؛
- تنظيم قوافل طبية على مستوى 13 إقليم معني بالمخطط الوطني للتخفيف من آثار موجة البرد.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التدخل النوعي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن الذي يعتبر حاسما في مواجهة هذه التحديات من خلال برنامج تدخلاتها الإنسانية الهادفة إلى تقديم الدعم والمساعدة لفائدة العائلات المعوزة القاطنة بالعالم القروي، ولاسيما في المناطق الجبلية.

ويكفي التذكير هنا بالحملات الطبية الثلاث التي نظمتها المؤسسة منذ شهر نونبر الماضي بكل من أقاليم تازة وتاونات وفكيك، والتي استفاد من خدماتها المتمثلة في العمليات الجراحية، والعلاجات المتخصصة ما يزيد عن 18.000 شخص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد اكتسب المغرب والحمد لله تجربة مهمة في التعامل مع مثل هذه الظروف الطبيعية الصعبة، حيث نلاحظ جميعا أن المسار التصاعدي جد إيجابي الذي يميز أداء مختلف المتدخلين بهذا الشعب، والذي يضاهي أداء الدول التي اعتادت على مثل هذه الظروف المناخية، مما يشكل مكسبا كبيرا وعنصر ثقة يجب الاعتزاز به واستثماره في التعاطي مع مختلف الوضعيات الصعبة التي قد تواجه المواطنين في مختلف مناطق المملكة.

وعيا بذلك، يبقى التحدي كبيرا ويستلزم من جميع المتدخلين مركزيا ومحليا تعبئة قوية تناسب طبيعة الآثار المترتبة عن هذه المرحلة من مراحل السنة، خاصة على مستوى فك العزلة على الساكنة وفتح الطرق وضمان التموين العادي والحرص على ديمومة الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم.

لقد أعطت التجربة على مر السنوات السابقة صورة واضحة عن مغرب التحدي، مغرب التضامن ومغرب الإرادة القوية القادر على كسب جميع الرهانات ومواجهة جميع الصعوبات، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لذا بنفس الروح والعزيمة ستواصل مختلف القطاعات المعنية الاشتغال وفق مقاربة استباقية، تمكن من إعداد الجيد لمواجهة التحديات التي قد تطرح مستقبلا ومنهجية متجددة ومستمرة تتلاءم مع حاجيات ومتطلبات الساكنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق

التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، السيد الوزير، نهنئكم على تجديد الثقة المولوية السامية على رأس هذا القطاع، الذي أبنتم من خلاله على كفاءة عالية في تدبيره بشكل عام وتدبير ملف كورونا والانتخابات بشكل خاص، كما أشكركم على جوابكم، السيد الوزير، الذي تضمن معطيات مهمة تثبت بالملموس حجم الجهود التي تبذلها الإدارة الترابية تحت إشرافكم المباشر، منوهين باسم الفريق بالعمل الجبار الذي تقوم به الإدارة الترابية لمواجهة موجات البرد القارص، خاصة بالمناطق القروية والجبلية، بالرغم من هذه الظرفية الوبائية الصعبة التي تجتاحنا فيها جائحة كورونا، منوها كذلك بالأدوار التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل على تخفيف ثقل الجائحة والفقر على الساكنة المعوزة في هته المناطق الجبلية والوعرة، عبر قوافل وحملات تضامنية توفر خدمات جليلة لتلك الساكنة.

السيد الوزير المحترم،

في مثل هذه الفترة من فصل الشتاء، تتضاعف حاجيات ساكنة هذه المناطق من الخدمات الضرورية من قبيل تأمين الطرق والمواد الأساسية والخدمات الطبية وأعلاف الماشية ومواد التدفئة والوقاية من الفيضانات، ناهيك عن ضمان استمرار دراسة تلميذات وتلاميذ تلك المناطق.

فبالرغم من كل المجهودات المبذولة التي تقومون بها كإدارة ترابية من خلال لجن اليقظة بمعية كافة المتدخلين، وعلى رأسهم صندوق التنمية القروية، في فك العزلة وتعميم الماء والكهرباء، تبقى ظروف العيش الصعبة هي الطاغية في هذه المناطق التي لاتزال تنتظر مجهودا مضاعفا لتنميتها، نموذج الجنوب الشرقي وبعض المناطق في جهة طنجة – تطوان - الحسيمة وجهة فاس - مكناس وجهة بني ملال - خنيفرة ومراكش - أسفي وجهة سوس - ماسة، هناك معاناة حقيقية، لذلك فإن الوضعية تقتضي تقريب مختلف الخدمات، خصوصا الطبية منها، إلى الساكنة الجبلية والتي أصبحت أمرا ضروريا.

في هذا الإطار، ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار بمبادرة جلالة الملك الإنسانية بإقامة مستشفيات ميدانية عسكرية في هذه الجهات على مر السنوات الأخيرة، وتزويد الساكنة التي تعزلها الثلوج بكل ما تحتاج من أغطية ومواد التدفئة والمواد الغذائية الضرورية لها، حتى تمر أيام البرد القارص الصعبة في تلك المناطق التي تعرف نسبة هشاشة كبيرة.

لذلك، السيد الوزير، لابد من مضاعفة مجهودكم من أجل فك العزلة على هته المناطق والتوجه إلى إقرار التنمية فيها، خصوصا وأنها تتوفر على مؤهلات طبيعية تجعل منها أقطابا سياحية عالمية ذات جاذبية كبيرة.

إن الرهان الحقيقي لتجاوز آثار موجة البرد القارص بالعالم القروي والمناطق الجبلية، يكمن أساسا في تنميتها، عبر استثمار مؤهلاتها الطبيعية والبشرية، من خلال تنزيل البرنامج وفق ما تضمنه تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي يسعى إلى إقرار التوازن المجالي بين الجهات، وعلى رأسها مشاريع فك العزلة عنها وخلق بنية تحتية خاصة فيما يتعلق بصيانة وتأهيل المسالك الطرقية، من أجل ضمان حركية أفضل من وإلى تلك المناطق، خاصة وأن الساكنة تتوزع على أماكن متباعدة تعرف تضاريس صعبة.

وفيما يتعلق بالإجراءات الاستباقية المعتمدة في هذا الصدد، إذ لا يكفي فقط التركيز على تأمين الطرق الرئيسية أو تلك التي تعرف حركية كبيرة، بل يجب التركيز أيضا على المسالك الطرقية الثانوية المؤدية إلى القرى والتجمعات السكنية الجبلية، كما يجب العمل على خلق بنيات صحية قارة تضمن خدمات طبية أساسية، وتتوفر على أطر طبية وتمريضية كافية للاستجابة لمتطلبات ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، خاصة في ظل الظرفية الوبائية ببلادنا، بما سيمكن من تقريب الخدمات الطبية الأساسية من قبيل العلاجات الأولية، خاصة لفائدة المسنين والأطفال والنساء الحوامل، وتمكين فئة عريضة من ساكنة تلك المناطق من التطعيم ضد فيروس كورونا وضد الأنفلونزا الموسمية، بالإضافة إلى ضمان مخزون كافي من الأدوية بالصيدليات والمستوصفات والمستشفيات الإقليمية، ناهيك عن تمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم وتفادي الانقطاع المتكرر للدراسة عبر توفير خدمات النقل المدرسي ومواد التدفئة بالمدارس وتحسين الخدمات التي تقدمها دور الطالب والطالبة والداخليات بالمؤسسات التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بالإيواء والإطعام المدرسي، عبر تجهيز كافة المدارس القروية بداخليات بهذه المناطق.

كما يجب العمل على تقوية بنية الاتصال والتواصل والحيلولة دون انقطاعها، مع النظر في إمكانية فتح رقم أخضر مع المتضررين وضرورة الإسراع بإخراج قانون الجبل.

السيد الوزير المحترم،

إيمانا منا بالدور المهم للمجتمع المدني التطوعي والتضامني المعروفة لدى المغاربة في تعزيز جهود وتدخلات الإدارة الترابية للتخفيف من موجة البرد وفك العزلة عن المناطق المعنية، يجب العمل على تسهيل مهام الجمعيات العاملة في هذا الإطار ومواكبتها ماديا ومعنويا، بالنظر إلى أهمية المبادرات التي تقوم بها، في سبيل التخفيف من معاناة ساكنة القرى والمناطق الجبلية وتحفيز تلك الجمعيات للقيام على وجه الخصوص..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خالد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعيش العديد من المناطق الجبلية والنائية ظروفا صعبة، لاسيما في فصل الشتاء بسبب موجة البرد القارص والتساقطات الثلجية، التي تؤدي في أغلب الحالات إلى محاصرة عدد من القرى والدواوير التي يوجد أغلبيتها في أقاليم وجماعات فقيرة غير قادرة على تهيئة البنية التحتية الملائمة لتأهيل المناطق واقتناء آليات والمعدات الضرورية التي تمكنها على الأقل من حل إشكالية الحصار والثلوج التي تعاني كل سنة، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة بركين التابعة لإقليم جرسيف، حيث نجد عدد الدواوير بها تعاني من عزلة قاتلة تتكرر كل فصل شتاء، كدوار تامجيت ودوار بني مقبل وغيرها من الدواوير المجاورة، حيث تحاصر الثلوج المنطقة لأسابيع، وتسجل ضحايا في الأرواح، وخصوصا بالنسبة للأطفال والنساء والحوامل والمسنين، وهو الوضع الذي يتكرر كل سنة بعدد من مناطق وأقاليم المملكة، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم ورزازات وتنغير وخنيفرة وصفرو وأزيلال وغيرها من المناطق.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع المجهودات التي تنكب عليها وزارة الداخلية مشكورة وباقي السلطات العمومية بهذه الأقاليم، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نقترح عليكم مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساهم وتعزز مجهوداتكم وهي كالتالي:

- العمل على تعزيز استعداد المراكز الصحية التي توجد في المناطق الباردة، من أجل استقبال والتكفل الطبي بالساكنة المستهدفة، وندعوكم في هذا الإطار وبتنسيق مع وزارة الصحة إلى وضع نظام للتنسيق بين الوحدات الطبية المتنقلة والقوافل الطبية ونظام التكفل بالمستعجلات والتنقل المروحي للمرضى عند الحاجة؛
- توفير الموارد البشرية والتجهيزات والأدوية والموارد الصحية الكافية على مستوى هذه المراكز الصحية؛
- وضع سيارات الإسعاف رهن إشارة المراكز الصحية بالمناطق التي تعرف تساقطات ثلجية كل سنة.

كما تصب مقترحاتنا كذلك على إحصاء ومعرفة النساء الحوامل القاطنات بالدواوير التي ممكن أن تتعرض للعزلة وإحصاء المتشردين في جميع مناطق المغرب وإيوائهم في أماكن آمنة، وتوزيع حطب التدفئة على مستوى مختلف المؤسسات التعليمية لمواجهة موجات البرد والثلج والثلوج وكذا إعادة برامج التنسيق مع وزارة التجهيز لفتح الطرق والمسالك والطرق المغلقة بسبب تساقطات الثلوج غير المعبئة عدد من الآليات المخصصة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا، السيد الوزير، على المعطيات المهمة التي تفضلتم بعرضها، والتي تؤكد بما لا يضع مجالا للشك المجهودات الكبرى والمتواصلة لمختلف مصالح الوزارة من الإدارة الترابية والوقاية المدنية ويقظتها للتدخل السريع لفك العزلة عن ساكنة العديد من الدواوير، وفي تحسين آليات التدبير والرفع من مستوى الأداء في مجال الوقاية المدنية والإنقاذ، من خلال المديرية العامة للوقاية المدنية، والنموذج، السيد الوزير، من جهة طنجة- تطوان- الحسيمة والتي يقوم فيها ممثلو الإدارة الترابية والوقاية المدنية والمصالح الخارجية للوزارات المعنية بإشراف من السيد والي الجهة، مشكورا على مجهوداته الكبيرة في جميع المجالات، لضمان التنسيق والتكامل بين تدخلات الدولة والجهة والجماعات الترابية الأخرى وبين مختلف الوكالات، للحد من مظاهر العزلة والمعاناة التي تعيشها ساكنة العديد من الدواوير الجبلية، خصوصا بمنطقة كتامة وإساكن وباب برد وجماعة مولاي أحمد الشريف وجماعة شقران وجماعة أكنول وغيرها السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

ما دامت المناسبة شرط، فإن الحديث عن سرعة تدخل مصالح الوزارة في فك العزلة لا يحول دون تأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز تواجد مصالح الوقاية المدنية على مستوى مختلف المناطق الجبلية وتقوية قدرات المرفق العام وتطوير مهارات الموارد البشرية وتزويد فرق التدخل بوسائل لوجيستيكية.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الاستقلالي نجدد مطلبنا بالرفع من الميزانية المخصصة للقطاع، خصوصا ما يرتبط ببناء وتجهيز وتحديث مراكز الإغاثة وتزويد مراكز الخارجية بمعدات التدخل قصد الرفع من مستوى تغطية الأخطار على المستوى الوطني، والاستجابة لمتطلبات التقسيم الجهوي الجديد.

وفي الختام، السيد الوزير المحترم، كلنا أمل في أن تجعل هذه الحكومة من تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية قضية مركزية في السياسات العمومية، وأن تسعى إلى تضارب الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية وغيرها من المشاريع التنموية المهمة، والتي من شأنها أن تحقق التصالح المنشود مع المناطق الجبلية والقروية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع المعطيات الواردة في جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- لابد من باب الواقعية أن ننوه بالمجهودات الموسمية المبذولة والتدابير المتخذة من قبل لجنة القيادة المركزية ولجن اليقظة الإقليمية، وكذا المديريات الإقليمية للتجهيز لمواجهة موجة البرد والصقيع في المناطق القروية والجبلية، رغم الطابع الظرفي لهذه التدخلات؛

2- السيد الوزير المحترم، إشكالية البرد والصقيع أضحت ظاهرة بنيوية تتكرر كل سنة شتاء، بل حتى في باقي الفصول الأخرى، نتيجة التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا. من هذا المنطلق، نسجل للأسف تعامل الحكومة معها بنظرة قطاعية ظرفية بدل اعتماد مخطط حكومي لتنمية مستدامة للمناطق القروية والجبلية المتضررة، مخطط مبني على مقاربة استباقية، شمولية، تقدم حلولا نهائية للإشكالية، وتعالج الأسباب بدل المراهنة على معالجة النتائج واستشراف الأمر الواقع، مقاربة تتطلب انخراط أكبر لجميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المعنية لمعالجة إشكالية الصحة والتعليم وحماية الماشية وتوفير الأعلاف وفتح الطرق والمسالك أمام حركة السير وضمان التموين بالمواد الغذائية وتوفير حطب التدفئة بأسعار مدعمة تراعي القدرة الشرائية المتدنية لساكنة هذه المناطق، مع ضرورة تدخل صندوق المقاصة لتخفيف أثمنة البوتان والكهرباء وتدخل صندوق التماسك الاجتماعي لدعم الأسر في هذه المناطق؛

3- السيد الوزير، أوضاع ساكنة المناطق القروية والجبلية تحتاج إلى مخطط واعد ومندمج لتنمية الوسيط القروي والجبلي كمصدر للثروة المائية والغابوية ومصدر للخبز والمنتوج الفلاحي الموجهين للمدن لخلق مجتمع قروي مستقر، ومدخل تحقيق ذلك هو التوزيع المنصف والعادل للاستثمارات العمومية واعتماد التميز المجالي الإيجابي والتعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود؛

4- السيد الوزير، نعتبر في الفريق الحركي أن إحداث مخازن للمواد الغذائية والأغطية والأدوية وإسطبلات الماشية في المناطق المعروفة بموجة البرد والصقيع قبل حلول موسم البرد من الإجراءات الاستباقية الضرورية لتدبير هذه الأزمة، بالتعاون مع الجماعات الترابية وتحت إشراف السادات الولاة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نثمن جواب السيد وزير الداخلية، ونقدر عاليا المجهودات الجبارة التي تقوم بها جميع قطاعات وأجهزة وزارة الداخلية، وهي المجهودات التي كان لها الأثر الكبير في السنوات الأخيرة في دعم ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية في مواجهة تداعيات البرد وتساقطات الثلوج، هو الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على وضعية تلك الساكنة في هذه المرحلة من السنة، كما جنبتنا أن نشاهد مجددا صورا لمواطنين أو مواطنات انقطعت بهم السبل بسبب محاصرة الثلوج أو يعانون من غياب الأفرشة أو التدفئة التي تقيهم قساوة البرد.

لقد أكد تنظيم المستشفيات العسكرية في بعض المناطق الأكثر تضررا في الأعوام الأخيرة من تداعيات تساقط الثلوج وموجة البرد عناية جلالة الملك حفظه الله السامية، التي ما فتئ يسبغها على ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، حيث مكنت تلك المستشفيات وعبر الخدمات الطبية المتعددة والدقيقة من تقديم الرعاية الصحيحة لتلك الساكنة، خصوصا أنها مازالت تعاني من هشاشة العرض الصحي ومن قلة الأطر الصحية العاملة بالقرى والمداشر التي تسكنها.

فإذا كانت وزارة الداخلية، ومن خلال السادة العمال في الأقاليم، لم تأل جهدا لتنفيذ المخططات الإقليمية لتدبير ومواجهة الانعكاسات السلبية للتقلبات المناخية على ساكنة العالم القروي وفي المناطق الجبلية والسهر على تفعيل تلك المخططات، فإن باقي القطاعات الحكومية المعنية مدعوة وعلى وجه الاستعجال إلى تعزيز البنية التحتية من طرق ومستشفيات ومدارس بتلك المناطق، وذلك بغية تأهيلها التأهيل الدائم والمستدام الذي يجعل المواطنين والمواطنات في تلك الأقاليم يتمتعون بسائر شروط العيش الكريم في جميع الظروف والأحوال.

وإذا كان الجميع اليوم يؤكد الدور المركزي الذي تلعبه الإدارة الترابية في اتخاذ التدابير الاستباقية لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج في العالم القروي والمناطق الجبلية، فإن باقي القطاعات الحكومية وكذا الجماعات الترابية مدعوة هي الأخرى إلى توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإسعاف المواطنين والمواطنات الذين يعانون مع هطول الأمطار أو التساقطات الثلجية.

وحيث أن المناسبة شرط، لا يمكن أن نغفل التنويه بذلك العمل المهم

والمكمل لعمل السلطات العمومية التي تقوم بها العديد من الجمعيات والتي مكنتها البرامج المسطرة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تطوير إمكانياتها وطرق تدخلاتها ودعمها للفئات الهشة في العالم القروي في المناطق الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات إن أراد.

تفضل.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

اللي يمكن اللي نقول هو في البداية الله يرحمنا مازال تنتظرو، إن شاء الله، الشتا، لأن كاين بعض المناطق اللي عارفة خصاص محول من ناحية الأمطار، وتنتمناو من سيدي ربي يرحمنا في القريب من الأيام إن شاء الله.

من جهة أخرى، كيف السنوات الفارطة، فجميع القطاعات مستعدة على أتم الاستعداد لمواجهة أي احتمال لمواجهة موجات البرد القارص ولا الثلوج ولا انقطاع الطرق بسبب تساقط الأمطار ولا الثلوج، فالكل على أتم الاستعداد، وكما السنوات الماضية تنتمناو أن هاذ السنة إن شاء الله تطيح بعدا شوية ديال الشتا وذيك الساعة إن شاء الله نتدخلو بما يلزم من الجدية والعمل المثابر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هته الجلسة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلبي تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بهما كل من فريق التجمع الوطني للأحرار ومجموعة العدالة الاجتماعية حول "ولوج المحامون وموظفي كتابة الضبط والمرتفقين إلى المحاكم"، وقد أحيل الطلبان على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معها في إطار وحدة الموضوع.

والآن أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود دقيقتين.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نسائلكم، السيد الوزير، حول الاحتقان الذي تعرفه محاكم المملكة، جراء تطبيق قانون إلزامية الإدلاء بجواز التلقيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس المحترم،

غير بغينا باش اليوم، وأنا تنشكركم على هاذ التجاوب ديالكم، وأتمنى أن هاذ التجاوب يمتد إلى أن يشمل جميع الفرقاء اليوم الذين يعرفون هاذ الاختلاف اللي كاين حول هاذ الإشكال اللي تطرح اليوم في المحاكم، باعتبار أولا لحساسية هاذ المرفق، اللي هو من أهم المرافق الحيوية في الحياة اليومية ديال المواطنين وديال المتقاضين.

بطبيعة الحال، أنا تنقول اليوم بأنه ماشي صعيب أننا نحلو الإشكالات ديالنا بالحوار وبالمقاربة التشاركية، علاش؟ لأنه الخلاف ماشي حول التلقيح، كلنا متفقين على أن التلقيح اليوم أصبح، باعتبار أن الأرقام اللي وصلنا اليوم 25 مليون، خصنا نوصلو للمناعة الجماعية.

الاختلاف اليوم حول الطريقة، الطريقة باش خرج هاذ القرار، هاذ الدورية وهاذ المذكرة هاذي، هنا فين كاين الإشكال الحقيقي اللي تيعرفو اليوم هاذ الملف هذا.

لذلك، تنقولو اليوم بأنه انتوما تتعرفو، السيد الوزير، بأنه الاختصاص الأصيل ديال تقييد الحقوق والحريات الأساسية ديال المواطنين، هذا اختصاص ديال البرلمان، أنا حسب علمي منذ أن نصب هذا البرلمان ما عمر اصدر شي تفويض، لأنه إما يكون قانون الإذن أو تفويض يكون محدد في الزمان، يكون محدد في المضمون ديالو، لأن حتى شي.. أنا هاذ الشي اللي تنعرف، ما يمكنش تقول لي بأنه راه البرلمان السابق.

البرلمان السابق مات وشبع موت، وبالتالي اللي مات ما يمكن لوش.. الوكالة تنتهي بموت الوكيل أو الموكل، وبالتالي هاذ التفويض هاذ الحالة تنقول أنه اليوم احنا في واحد الحالة شاذة في المغرب، تنتمنى أنه تصلح هاذ الحالة ونعالجو هاذ الإشكال وما يمكن لنا نعالجوه ونعاود نرجع إلا في إطار مقاربة ديال الحوار، وتنتمنى، السيد الوزير، أنكم انتوما تديرو هاذ المبادرة، احنا مستعدين أننا نواكبو هاذ الملف، لأنه فعلا اليوم حتى واحد ما راضي على هاذ الوضع الخطير، اليوم الحالة ديال المحاكم وهاذ العسكرة اللي كاينة قدام المحاكم، كل شي محرج اليوم، القضاء محرج، الجهاز ديال الأمن محرج، المتقاضين محرجين، المحاكمة العادلة فين هي اليوم؟ واش غنهضرو على محاكمة عادلة؟ تصورو غير شخص واحد اليوم مفروض أنه غادي يبات ليلة وحدة في الحبس لأنه ما متبعش الحق ديالو في المحاكمة، هاذ الشي ماشي عادل..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمعالي الوزير في حدود أربع دقائق.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

تنأكد للزميل المحترم، السيد المستشار المحترم، بأنه نتتبع هاذ الأمور ما تنساش أن أصلي محامي، وأنه يحز في النفس هاذ النقاش اللي كاين بيني وبين هيئة المحامين، ولكن نحن.. أنا وزير، مسؤول على حسن تطبيق القانون وتطبيق القانون، هناك قانون صادق عليه البرلمان ديال الاحترازات الوقائية، وهناك مرسوم، والمرسوم في المادة الثالثة ديالو تيقول المرسوم ديال 2.20.92 تيقول "وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات"، والحكومة صدرت بلاغ وتتقول الجواز، أنا هنا باش نطبق القانون، ما يمكنش نجلس مع شي واحد ونقول لو أنا وزير في دولة، نقول له لا غادي نلغيو القانون.

أكثر من هكا درنا الاتفاق الثلاثي، علاش؟ لأن فيه القضاة وفيه النيابة العامة وفيه احنايا كوزارة العدل، هذا قرار ديال المحكمة الدستورية، أما الإدارة القضائية في جميع أعمالها الإدارية والمدنية مجال مشترك للتعاون والتنسيق بين السلطة التنفيذية والقضائية، خصني ندير هاذ... كبرنا بالسادة المحامين ودرنا الاجتماع الثلاثي، جلس فيه الوكلاء العامين ورئيس المحكمة والرئيس الأول والسادة المحامين، واتفقنا واعطينا 10 أيام ديال الأجل وقلنا لهم ها أشنو غادي نديرو، واشتغلنا معهم بحسن نية، رغبتنا أشنو هو؟ هو تطبيق القانون، كلشي يمكن نديروه في هاذ البلاد، إلا تطبيق القانون، ماشي البرلمان مات أو احيا، هذا قانون صادق عليه البرلمان وإلا نلغيو الأحكام كلها القوانين كلها ما يمكن ليش.

أنا هنا باش نسهر على تطبيق القانون، أنا فاتح حوار.

اليوم كان لقاء بين الرئيس المنتدب للسلطة القضائية مع السادة المحامين، وباركتهم وجلست مع السادة المحامين وجلست مع السيد رئيس جمعية هيئات المحامين وباركته، وقلنا نديرو عمل مشترك، ونديرو مراقبة مشتركة، ولكن راه المحكمة، وقلنا لهم المحامين كبرنا بهم ودرنا معهم الاجتماع الثلاثي وما درناهاش مع العدول وما درناهاش مع النساخون، ما درناهاش مع الخبراء كلهم تيشتغلو في المحكمة.

ولكن، باش يمكن لي يتطلب مني أنني نلغي قرار الحكومة وقرار ومرسوم منصوص عليه وتيعطي السلطات ديالتو.. دبا أشنو المطلوب؟ اللي مطلوب بغاو يديرو التعاون معنا مرحبا، بغاو يديرو المراقبة المشتركة مرحبا، بغيتو نفتحو الحوار بحضوركم وحضور ممثلي الأمة مرحبا، ولكن في حدود لا يطلب مني بإلغاء القانون الذي صادقتم عليه أنتم، السلطة التشريعية كانت أو مازال هنا استمرارية الدولة، ماشي لأن واحد المستشار مات خصني نلغي القانون لأنه ما كاينش المستشارين، لا؛ هناك دولة وهناك قانون وهناك إجراءات.

لذلك، يسمحو لي السادة المحامون يمكن يطلبو اللي بغاو، ولكن ليس من حق في هذا البلد أن يطلب من وزير بإلغاء القانون أو عدم إعماله، وإلا هذه الدولة تفككت.

هذه دولة 12 قرن وهي موجودة، ما عمر زعزعها شي واحد وما عمر يزعزعها شي واحد، وماشي فئة، لذلك أنا تنطلب من السادة المحامون من هذا المنبر أنهم يجيو للحوار ولكن يتحملو مسؤوليتهم، راه 80% من السادة المحامين راه دايرين التلقيح، نفتحو حوار، ولكن هوما تيعرفو وأنا تنعرف التمسك ديالي بالقانون، وتنعرف كيفاش أن المحامين حريصين على تطبيق القانون، أجي نشتغلو بشكل مشترك، أجي تعاونو بشكل مشترك لتطبيق القانون، لأنه إلى تخرق القانون أو إلى ما طبقنا القانون في هاذ الحالة ما غنطبقوه في حالات أخرى، وغدا في الشارع ما غيتحترمش، هناك دولة، هناك قانون، ويجب أن يطبق القانون، والدور ديال المحامي أنت تتعرفو وأنا تنعرفو وهو الحرص على حسن تطبيق القانون.

احنا طبقناه، اعطيناهم الأجل، واجتمعنا معهم، فتحنا لهم جميع المجالات، بغاو يتظاهرو هذا حقهم، ولكن ليس للمحامي الحق أن يمنع مواطن من دخول المحكمة، ليس له الحق أن يمنع زميل، لأن المحامي تيهضر على الحريات وبالحريات أن واحد ما متفق معك بغا يدخل المحكمة يرافع، يرافع، ماشي يتهجمو عليه، لأن هذا هو الدور ديال المحامي، هو أن يموت من أجل حماية حرية الآخر، هذا هو المحامي، تيدافع على حريته ويختلف معك ولكن مستعد يموت باش يدافع لك على حريتك أنت، هذا هو المحامي ماشي يمنع الناس يدخلو المحكمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

ملحق: مداخلة مكتوبة سلمت لرئاسة الجلسة.

❖ **تعقيب المستشارة السيدة لبنى علوي باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في موضوع: "تعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية "**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل

بالمغرب في إطار هذا الجلسة الدستورية. وهي مناسبة نثمن من خلالها التزام الحكومة في المحور الثالث من برنامجها بتجديد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالنظر للنتائج التي حققها هذا البرنامج في نسخته الأولى 2017-2023، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي رغم تداعيات جائحة وباء كورونا.

إن حجم الخصاص المسجل بين الجهات وبين المجالات الحضرية والقروية يقتضي وضع مقاربة مندمجة بمشاركة مختلف الفاعلين والمتدخلين، وفي مقدمتهم مجالس الجهات، وتعبئة كل الموارد المالية واللوجيستية والبشرية للحد من هذه الفوارق وضمان استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الخدمات الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

إن الإشكال لا يرتبط بغياب الرغبة في الحد في هذه الفوارق المجالية والاجتماعية أو بقلة البرامج المخصصة لها، بقدر ما هو مرتبط بضعف حكامة تنزيل هذه البرامج وتعدد الجهات المتدخلة، مما أدى إلى ضعف التقائية هذه البرامج وتسبب في هدر حقيقي للموارد المالية والمجهود.

وهو الشيء الذي تنبهت له بلادنا في نهاية الولاية الحكومية السابقة، من خلال اعتماد القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وهو القانون الذي حالت حسابات سياسوية ضيقة دون تنزيله على أرض الواقع، بدعوى قرب الاستحقاقات الانتخابية.

وتشكل مسألة الفوارق المجالية حاليا بالمغرب، أكثر من أي وقت مضى، تحديا كبيرا اعتبارا للتحولات الكبرى التي عرفها المجتمع في السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم مقارنة مع انتظاراتهم وحاجياتهم، وهذا راجع إلى ضعف قدرة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسساتي على الاستجابة لانتظارات شرائح واسعة من الساكنة وتحسين ظروف عيشهم.

وفي هذا السياق نجد مظهرين رئيسيين من الفوارق المجالية يتجلى المظهر الأول في الفوارق المجالية على الصعيد الاجتماعي؛ والمظهر الثاني في الفوارق المجالية على الصعيد الاقتصادي.

أولا: فيما يخص الفوارق الاجتماعية بين المجالات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ✓ تجاوز معدل الفقر النقدي على المستوى الجهوي معدل الفقر على المستوى الوطني، علاوة على ذلك فإن الفقر يظل ظاهرة قروية بامتياز؛
- ✓ اختلاف نسبة البطالة بين الجهات اختلافا كبيرا؛
- ✓ التفاوت بين الجهات فيما يخص الولوج إلى الخدمات الأساسية، لاسيما التعليم والصحة؛

ثانيا: فيما يخص الفوارق المجالية ذات الطابع الاقتصادي يمكن الحديث عن أهمها وفق المؤشرات التالية:

- ✓ وجود تركيز جغرافي قوي من حيث خلق الثروة في بعض الجهات فقط دون الأخرى على مستوى المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ الفوارق المجالية على مستوى الاستهلاك للفرد الواحد، فإن وثيرة التقارب بين الجهات الاثني عشرة لا تزال بطيئة إلى حد ما وغير متجانسة حسب المناطق؛
- ✓ تعبئة غير متوازنة للادخار على المستوى الترابي كما توضح لنا ذلك الودائع البنكية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ومن أجل بلوغ التنمية المنشودة والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، ندعو إلى ضرورة:

- اعتماد مقاربة تشاركية تستحضر مختلف المتدخلين، بما فيهم المنظمات النقابية، أثناء مختلف العمليات المرتبطة بإعداد النسخة الثانية من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛
- الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استفادة الأسر الهشة والفقيرة من برامج الدعم الاجتماعي؛
- تعزيز الحكامة من أجل ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة للحد من حجم الفوارق الاجتماعية؛
- اعتماد مقاربة جديدة قوامها الإنصاف المجالي والأسبقية للمناطق الهشة في الاستثمار العمومي لضمان توفير الحد الأدنى من شروط العيش الكريم لكل المغاربة في السهل والصحراء والجبل؛
- السعي إلى ضمان مشاركة فعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية الوطنية في مجال تقييم الفوارق على مستوى الدخل والثروة؛
- تحسين الديمقراطية المحلية وتعزيز التضامن المجالي عبر دعم ومواكبة الاقتصاد التضامني؛
- جعل العقار، بما في ذلك الأراضي السلالية، في صلب التنمية المجالية بالشكل الذي سيساهم في تحسين وضعية ذوي الحقوق، لاسيما النساء؛
- الإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري لضمان الالتقائية بين جميع

القطاعات على المستوى الجهوي؛

- وضع آليات محددة ومضبوطة للتقييم النوعي لمخططات التنمية الجهوية؛
- الرفع من حصة مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل الموجهة إلى الجهات، والدعم الإجمالي الذي تقدمه الدولة.

والسلام عليكم ورحمة الله.